الفيدرالية
الخطر الداهم

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

سلسلة قضايا العراق المصيرية

(٢)

الفيدرالية.. الخطر الداهم

عصام سليم

دار النهضة مؤسسة البصائر

في ظل رائحة التقسيم
والتفتيت التي فاحت من
كل مكان يصبح الحديث
عن أهمية الفيدرالية
ومحاسنها استخفافاً
بالعقل والدين والوطن..



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾

مقدمة

الحمد لله حمداً يبلغ رضاه، وصلى الله على أشرف من اجتباه وعلى آله وصحبه ومن والاه، وسلم تسليماً لا يدرك منتهاه، وبعد:

فتبدو الفيدرالية اليوم من أكثر القضايا إثارة للجدل في الواقع العراقي إذ إن كثيرا من العراقيين لا يملكون فكرة واضحة عما تعنيه الفيدرالية، ومن هنا يأتي هذا البحث ليلقي الأضواء من زوايا عدة على هذا الموضوع المهم.

لأن تحديد المفاهيم والمصطلحات السياسية الخطيرة التي يعرفها أهل الاختصاص، ويجهلها عامة الناس، ويترتب عليها أحداث أو وقائع مصيرية ذات تأثير عام في الأمة، يجب تحديدها وتوضيحها

وكشفها ليزول اللبس، وتتضح المعالم، بحيث تصبح مقاربة نشرها كواقع سياسي معاش من الأمور المتيسرة، وحينئذ فقط يحق لمن يقبل أو يرفض مبدأ الفيدرالية أن يتحدث باسم الشعب.

وقد جعلت البحث في مقدمة وخمسة فصول وخاتمة:

تحدثت في المقدمة عن الأسباب والدواعي لكتابة هذا البحث.

أما الفصل الأول فخصصته للحديث عن مفهوم الفيدرالية والكونفيدرالية.

والفصل الثاني عن بدايات المطالبة بالفيدرالية وإقرارها في العراق.

والفصل الثالث عرضنا فيه لمبررات دعاة الفيدرالية.

وأما الفصل الرابع فخصصناه لمساوئ النظام الفيدرالي في العراق.

والفصل الخامس عن مشروع تقسيم العراق من خلال ورقة بايدن.

والله أسأل أن يفتح به مغاليق القلوب والأبصار، وأن ينفع به كاتبه وقارئه وطابعه وناشره، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

الفصل الأول

مفهوم الفيدرالية

مفهوم الفيدرالية:

من أجل إيضاح الفكرة هنا لابد لنا من إدراك **الفيدرالية كمفهوم** يقوم على أساس انه نظام سياسي عالمي يوجد فيه مستويان حكوميان يحكمان المنطقة الجغرافية نفسها و السكان أنفسهم. وليست "الفيدرالية" بكلمة عربية ومن أصل اللغة، وأصل الكلمة قادم من كلمة لاتينية هي (فيدير) وتعني الثقة.

ودخلت قاموس هذه اللغة وغيرها (الكردية والتركمانية والسريانية..الخ) في العراق، في فترات مختلفة، وأصبح يجري تداولها بكثرة بعد أحداث آذار ١٩٩١.. وهي تترجم عادةً بكلمة "الاتحاد" كأقرب عبارة لها، وهي في الحقيقة، تعني شكلاً محدداً من أشكال الاتحاد.

وتقوم **الدولة الفيدرالية** على أساس وجود حكومتين حكومة مركزية وحكومات موجودة في وحدات سياسية صغيرة تدعى بالأقاليم أو الولايات أو المناطق، وهذه الوحدات الصغيرة تعطي بعض قوتها السياسية للحكومة المركزية لكي تعمل من أجل المواطن. وفي ظل هكذا نوع من أنواع الأنظمة تقع على الحكومة المركزية مسؤولية البت بالأمور التي تتعلق بالدولة مثل الإشراف على الجيش وعقد المعاهدات... الخ من الأمور التي تمس سيادة الدولة، **وبمعنى آخر تعني توزيع صلاحيات الدولة أفقياً أي جغرافيا بين الاتحاد المؤلفة منها أو عمودياً بين السلطة الفيدرالية وهي أعلاها وسلطات الأقاليم الاتحادية** وبهذا تؤسس الدولة بطريقتين عن طريق اتحاد مناطق مختلفة لم تكن تشكل دولة واحدة وبقرار جماعي منها لكي تشكل دولة لامركزية أي دولة فيدرالية للاستجابة الفعلية إلى الواقع القومي أو الجغرافي والاقتصادي والتاريخي.

فتعريف الدولة الفيدرالية بناء على هذا: "هي دولة واحدة، تتضمن كيانات دستورية متعددة، لكل منها نظامها القانوني الخاص و استقلالها الذاتي، وتخضع في مجموعها للدستور الفدرالي، باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي، وهي بذلك عبارة عن

نظام دستوري و سياسي مركب". [1]

وأما **الكونفيدرالية** فهي نظام تتحد فيه دولتان أو أكثر وفقا لمعاهدة يتم بموجبها تشكيل هيئات مشتركة في شتى المجالات لتوحيد سياسة الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية. [2]

فالفيدرالية نظام سياسي يفترض تنازل عدد من الدول أو القوميات، الصغيرة في أغلب الأحيان، عن بعض صلاحياتها وامتيازاتها واستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا موحدة تمثلها على الساحة الدولية وتكون مرجعها الأخير في كل ما يتعلق بالسيادة والأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية.

والفيدرالية السمة الأساسية في الأنظمة الحديثة التي تعمل على حل مشكلاتها القانونية والتنظيمية والسياسية التي تعقد بفعل التبادل الاجتماعي والعلاقات الدولية. فهي على الصعيد الداخلي تسعى لتنظيم أمور الدولة الداخلية، بهدف تسيير العمل والوظائف وتوزيعها مابين السلطات المركزية والسلطات المحلية، بحيث تحترم

(١) http://www.ebnalyaman.com

(٢) سهيلة عبد الأنيس، مقال: الفيدرالية في العراق وإشكالية الفهم الغامض، (ص ٣-٤) بتصرف.

السلطة الفيدرالية المصالح الخاصة للقوى المؤلفة للدولة الأم، مقابل تنازلها عن صلاحيات الأمة العامة.

وعلى الصعيد الخارجي تلجأ الدولة الفيدرالية إلى رسم علاقاتها الدولية لصالح مجموع الوحدات والكيانات التي تتكون منها. فالفيدرالية إذن تتعلق بالنظام السياسي وبالنظام الإداري وبتقسيم صلاحيات السلطة الحاكمة وتنظيم العلاقات فيما بينها، وتأمين انسجامها لتمنع تغلب طرف على طرف آخر، فتحصر قرارات الدولة الفيدرالية المركزية بالقمة، وتترك الأمور المحليّة للسلطات الإقليمية، والسلطات المحلية بدورها لا تخرج عن نطاق صلاحياتها، فهي لا تشرع للقضايا التي تتعلق بالدولة المركزية، رغم أنها تشارك في المؤسسات التي تعالج الأمور القومية، وتنظم هذه المؤسسات الصلاحيات وتوزعها بشكل يؤمن استقلالية الوحدات المكونة للسلطة الفيدرالية ويضمن لها المشاركة الفعالة في القرارات المركزية والمصيرية.

وارتبطت ظاهرة الفيدرالية في القرن العشرين بمبادئ الدفاع عن حقوق الأقليات والإثنيات القومية والدينية الصغيرة بالتوجه نحو إضعاف مفهوم الدولة المركزية.

فتكثر الأنظمة الفيدرالية حيث يكثر التنوع القومي والإثني والديني. فهي مطبقة في كل من الولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل والمكسيك وسويسرا والاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وأستراليا والهند واندونيسيا وغيرها من الدول.

وقد اختلف مفهوم الفيدرالية وكيفية تطبيقها من دولة إلى أخرى. وبما إنها مفهوم سياسي يتعلق بالنظام السياسي والسلطة، وبما أن الديمقراطية، والتمثيل السياسي وتقرير المصير، هي من المقومات الأساسية للفيدرالية فإنها بذلك دائماً عرضة لسوء الفهم والتطبيق، ومعيارها الوحيد هو - ما يسمى - بالديمقراطية واحترام المصالح والسيادة للدولة والقوميات.

ويكاد مفهوم الفيدرالية يترادف مع قول الفيلسوف (جفرسون) في القرن الثامن عشر " الدولة التي تحكم جيداً هي التي تحكم أقل" فالتجاوب مع الحاجات القومية والإقليمية هو معيار آخر للفيدرالية. ومن هنا فإن الدول الفيدرالية تكاد تكون النقيض للإمبراطورية التي تتميز بمركزية شديدة وبسيطرة المركز على الأطراف.

والفيدرالية على أنواع ودرجات متفاوتة في الأشكال والصيغ التطبيقية، إذ تتراوح ما بين وحدة مطلقة أو الاتحاد ما بين مجموعات

متمايزة تماماً، وتتمتع بحرية كبيرة تكاد تصل حتى إلى الانفصال.

ومسيرة تكوّن الفيدرالية نفسها تتبدل من دولة إلى أخرى، فبعض الفيدراليات، بدأت من وجود مجموعات وقوميات سياسية متفرقة، تعاقدت على تبني سياسة مشتركة، فعقدت فيما بينها وحدة فيدرالية لتتخذ قرارات مصيرية مشتركة، بينما فيدرالية أخرى بدأت كدولة مركزية موحّدة تفرقت إلى وحدات وقوميات متميزة ومنفصلة نسبياً سعياً إلى التمتع بحرية في قراراتها واكتفت بإقامة علاقة فيدرالية مع مجموعاتها الموحدة.

وغالبية الدول الفيدرالية تعتمد نظام فصل السلطات. ويكون التمثيل الشعبي فيها عادة على مستويين يتجسدان في نوعين من المجالس التمثيلية: مجالس منتخبة مباشرة من الشعب، ومجالس أخرى لها صفات فيدرالية موحدة.

وتعكس المجالس الأولى المصالح ووجهات النظر المحليّة المختلفة للدول المؤلفة للكيان الفيدرالي وللوحدات الإقليمية السياسية وتسهر على القرارات التشريعية للمجلس الثاني (الممثل للسلطة الفيدرالية المركزية) لكي تحمي كياناتها ومواطنيها ضد أية إجراءات فيدرالية فوقية أو مضرّة بمصالحها. والأمثلة كثيرة على

الدول الفيدرالية في العالم ويمكن الإطلاع على طريقة عملها وتنظيمها بالرجوع إلى النظام السياسي والدستوري فيها.[١]

الخلط بين الفيدرالية والكونفيدرالية ليس هفوة عابرة !!

إن الخلط بين الدولة اللامركزية والدولة الفيدرالية قد يكون مبرراً، إذ إنه في الحالتين يدور النقاش وتنصب المداولات على توصيف دولة واحدة، وعلى تحديد العلاقة بينها وبين الوحدات الأصغر التي يتكون منها الكيان الواحد. أما الخلط بين الفيدرالية من جهة والكونفيدرالية من جهة أخرى، فليس هناك من مبرر له من الناحية المعرفية، إذ إن تجارب بناء الأوطان والدول والعلاقات الدولية، توفر فرصاً كبيرة للمعنيين بالأمر لكي يتبينوا الفرق بينهما. والخلط بين الاثنين أبعد أثراً بكثير من الخلط بين الدولة اللامركزية والدولة الفيدرالية، ذلك أن الكونفيدرالية ليست دولة واحدة بل هي كيان تعاضدي لدول مستقلة يقوم بينها تعاون واسع في مجالات عديدة، كما هو الأمر في اتحاد الدول المستقلة الذي يضم روسيا وبعض دول الاتحاد السوفييتي السابق.

---

(١) د. عبد علي محمد سوادي، مقال: الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، بتصرف.

وثمة من يعتقد أن الالتباس بين الكونفيدرالية والفيدرالية هو خلط مقصود يتعمده فرقاء يريدون تمرير مشاريع انفصال أقاليم معينة في المنطقة العربية عن دول قائمة، وذلك بأقل كلفة ممكنة.[١]

وفي هذه الحالة فإن إلباس مشاريع تفكيك دولة عربية أو أكثر، رداءً فدرالياً سوف يساعد على تهدئة المخاوف وردود الفعل السلبية التي يمكن أن تحدثها مثل هذه المشاريع. وقد يكون الالتباس بين المفهومين وافدا أحياناً من تجارب الشعوب والدول الأخرى حيث بدت الحدود ضائعة أحياناً بين الكونفيدراليات والفدراليات.. فكما أن الاتحاد السوفييتي «الفيدرالي» قد تحول إلى اتحاد تعاضدي، فإنه قامت بعض الكيانات الكونفيدرالية بتحويل نفسها إلى كيانات فيدرالية كما حصل الأمر في الولايات المتحدة وسويسرا.

---

(١) انظر مثلاً لما يقوله (علي القطبي) - كاتب عراقي مؤيد بشدة للفيدرالية - وتأكد كيف أن جملة وافرة من دعاة الفيدرالية في العراق يهدفون إلى تقسيمه مستقبلاً، ثم تأسيس نظام كونفيدرالي، يقول القطبي: "إن الحل الوحيد للدول التي تعاني من اختلافات مذهبية وعرقية لبقاء وحدة البلاد هو النظام الفدرالي أو الكونفدرالي في المعنى الأبعد".

ينظر: البحث حول الفيدرالية، مقال منشور في موقع وجهات نظر، القسم الرابع، بدون تاريخ.

إلا أنه من الضروري التأكيد أن مثل هذه التحولات لم تحصل سلماً ولا كان الطريق إليها سهلاً، بل رافقتها حروب ومعضلات كثيرة.

لذلك فإن على من يحرص على أمن المنطقتين العربية والشرق أوسطية واستقرارهما ومصلحة شعوب هاتين المنطقتين أن يكون دقيقاً في تحديد مواقفه وفي تحمل تبعاتها. حيث أن ما يقترحه بعض القادة في العراق والسودان، وفي الماضي في لبنان، ينطوي على تجاهل كبير لهذه التحديدات والمواصفات، فبعض السياسيين الأكراد في العراق- على سبيل المثال- يطالبون بتحويل العراق، في أحسن الحالات، إلى اتحاد للدول المستقلة على غرار الاتحاد القائم بين بعض دول الاتحاد السوفييتي السابق، بينما يشدد هؤلاء الساسة على أنهم لا يسعون إلى الانفصال. وخلال المناقشات التي أثارتها الاقتراحات التي قدمتها كتلة التحالف الكردستاني إلى "اللجنة التابعة للجمعية الوطنية المكلفة بصياغة مشروع ما سمي آنذاك بالدستور العراقي"، قال متحدثون باسم الكتلة: إن الفيدرالية التي تطلبها الكتلة للعراق تشبه «النموذج السويسري». ولكن ما أغفل توضيحه هنا هو أي نموذج؟ فهناك في الحقيقة نموذجان سويسريان: الأول نموذج كونفدرالي استمر حتى عام ١٨٤٨م، والآخر فدرالي مستمر حتى

الآن. فهل تطالب كتلة التحالف الكردستاني بالنموذج الأول أم الثاني[١]؟

صور الفيدرالية، وسمات الدولة الفيدرالية:

يذكر رجال القانون أن الدول الفيدرالية تكونت إما من اتحاد كيانات مستقلة، أو من كيانات تنفصل من جسد دولة واحدة كبيرة، ثم تعقد العزم على الاتحاد ضمن صيغ قانونية واجتماعية جديدة. وهي كالتالي:

١- اتحاد ولايات متقاربة: تنشأ الدولة الفيدرالية من اتحاد ولايتين أو عدة ولايات متقابلة تشترك شعوبها في ملامح اجتماعية وجغرافية وتاريخية، فتتنازل كل واحدة عن بعض سلطاتها الداخلية، وعن سيادتها الخارجية، ثم تتوحد ثانية لتكون الدولة الفيدرالية على أساس الدستور الفيدرالي، مثال ذلك: الولايات المتحدة الأمريكية عام١٧٨٧، والاتحاد السويسري عام ١٨٧٤م، وجمهورية ألمانيا الاتحادية عام ١٩٤٩م، واتحاد الإمارات العربية عام ١٩٧١م.

---

(١) د. رغيد الصلح، الخلط بين الفيدرالية والكونفيدرالية، مقال: على الموقع الإلكتروني: www.Arabrenewal.net بتصرف.

٢ - تفكك دولة كبيرة: تنشأ الدولة الفيدرالية من تفكك دولة كبيرة بسيطة، يعاني سكانها من مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية، كاختلاف اللغة والعادات والثقافات والموارد والثروات، فيعمل شعبها على المطالبة باستقلال تام عن سيطرة الحكومة المركزية، وتقرير مصيرها دون تدخل من الآخرين، ثم تعمل الولايات المفككة على تشكيل دولة واحدة هي الدولة الفيدرالية، وفق نظام إداري فيدرالي. مثال الدولة الفيدرالية الناشئة عن تفكك دولة بسيطة هي المكسيك ١٨٥٧م، والأرجنتين ١٨٦٠م، والبرازيل سنة ١٨٩١م، وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٩م.

وتتسم الدولة الفيدرالية بأمرين:

١ - الدولة الفيدرالية دولة مركبة: تتصف الدولة الفيدرالية بأنها دولة مركبة من أجزاء متميزة، وهذا التركيب هو الذي يميز الدولة الفيدرالية عن الدولة البسيطة، حيث تتكون الدولة الفيدرالية من دولتين أو أكثر، أو من إقليمين أو أكثر، يكون لكل منهما نظامه الخاص، واستقلاله الذاتي، مثل أن يكون لكل ولاية أو إقليم دستور خاص، وبرلمان خاص، وحكومة خاصة، وقوانين خاصة، وعسكر خاص، وموارد خاصة، ولغة خاصة بها.

٢- الدولة الفيدرالية دولة واحدة: تتصف الدولة الفيدرالية بأنها دولة واحدة، كالدولة البسيطة تماماً، من حيث وجود دستور اتحادي واحد، وحكومة اتحادية واحدة، وبرلمان اتحادي واحد، ومحكمة اتحادية واحدة، وجيش اتحادي واحد.[١]

أشكال الفيدرالية:

وتأخذ الفيدرالية ثلاثة أشكال للحكم:

أولاً: شكل الارتباط الإداري.

ثانيا: شكل الارتباط السياسي.

ثالثاً: شكل الارتباط السياسي القومي - العرقي - الإثني.

ماهية الفروقات بين الحكم الذاتي والفيدرالية:

الحكم الذاتي كما اقره القانون الدولي هو تمتع أقلية قومية معينة بحقوق ثقافية و سياسية واجتماعية في إطار الدولة الواحدة حيث يكون للمناطق أو الأقليم الذي تسكنه أغلبية من تلك القومية مؤسسات رسمية لإدارة هذه المناطق من ناحية الخدمات التربوية والثقافية والسياسية، وكمثال على ذلك ما حصل في العراق عام

---

(١) جميل عودة، مفهوم الدولة الفيدرالية رؤى حول أطروحة الفيدرالية في العراق الجديد، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث (ص ٣).

١٩٧٠ حيث تم إقرار قانون الحكم الذاتي للكرد استنادا للدستور العراقي الصادر في العام نفسه، غير أن الواقع العملي لم يكن لصالح تحقيق ذلك حيث لم تمض إلا سنوات معدودة حتى انهار الحكم الذاتي، لأسباب سياسية عديدة لا يتسع المجال لذكرها.(١)

وأهم الفروقات بين الحكم الذاتي والفيدرالية تتلخص بالآتي:

١. إن شكلي الحكم والفيدرالية يأخذان صيغة وحدة سياسية إدارية إقليمية.

٢. يدون قانون الحكم في مواثيق تشريعية خاصة، بينما الفيدرالية يتم تدوينها كحقوق دستورية في دستور الدولة المركزية.

٣. كلا شكلي الحكم الذاتي والفيدرالية يتم ممارستهما في أطار وحدة الدولة المركزية.

٤. يحدد الدستور صلاحيات الحكومة الفيدرالية المركزية وكل ما تبقى من صلاحيات تمنح لحكومة الإقليم الفيدرالية.(٢)

---

(١) ادوارد ميرزا، الحكم الذاتي للعراق أولا، صفحة الكترونية شخصية، ٢٠٠٨/٦/٥م، بتصرف.

(٢) ماجد لفته العبيدي، مقال: الفيدرالية خطوة أولية على طريق الحل السلمي للقضية القومية، موقع بحزاني للحوار، بدون تاريخ.

نموذج للفيدرالية (سويسرا)

كانت البداية الحقيقية للفيدرالية السويسرية في القرن الثالث عشر حين تشكل أول تنظيم اتحادي بين ثلاث محافظات، انضمت إليها فيما بعد خمس أخرى وذلك في عام ١٢٩١م، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن السويسريين عرفوا ومنذ الألف الميلادي الأول المجالس البرلمانية في جميع المقاطعات السويسرية ،حيث ثمة برلمان لكل كانتون، له السلطة العليا، وحق اتخاذ قرارات الحرب والسلم.

ومع هذا يجنح الكثير من المؤرخين إلى اعتبار الثاني عشر من شهر أيلول عام ١٨٤٨م، البداية الحقيقية للنظام الفيدرالي بعد اتحاد ثلاثة وعشرين كانتوناً، اشتركت جميعها في صياغة الدستور الجديد، الذي حدد صلاحيات السلطات الاتحادية (السياسة الخارجية، الدفاع، الحريات الفردية، العدل، المالية، الاقتصاد العام).

ويتألف الكانتون من عدة كومونات، وعدد الكومونات في سويسرا ثلاثة آلاف واثنتين وعشرين، وعدد السكان لكل كانتون يتراوح بين ٢٥٠ ألف نسمة إلى ٣٠٠ ألف نسمة.

أهم المرتكزات لهذه الفيدرالية في النموذج الغربي:

١. حرية الدين والمعتقد.

٢. التسامح الديني.[١]

٣. منع الترويج لمذهب طائفي ضد مذهب آخر.[٢]

٤. منع فرض لغة على أخرى بالإكراه.

٥. اعتماد المواطنة في التعامل واعتبارها مُثُلاً عليا تؤهل ممن يلتزم بها للعمل في هيئات الدولة والسلطات الثلاث.

٦. لا يجوز الإعلان عن الهوية الدينية أو القومية أو اللغوية لأي اتحاد فيدرالي.[٣]

ويلاحظ هنا أن المرتكز السادس ينسجم مع قيم ومفاهيم

---

(١) أتساءل هنا: هل هذا موجود في العراق؟

(٢) كيف يتأتى ذلك والعملية السياسية برمتها بنيت على أساس المحاصصة الطائفية المجحفة، بل إن نسخة (الدستور) التي أقرت عبارة عن نسخة طائفية بامتياز.

(٣) رشيد كَرمة، مقال: لا فيدرالية دون التطبيقات الديمقراطية الضرورية، موقع بحزاني للحوار، بدون تاريخ.

المجتمع الغربي وهو يتعارض كلياً مع قيمنا ومفاهيمنا الإسلامية، ولهذا لا يصلح تطبيق هذه النماذج كمستنسخات عن الأصل في المجتمعات العربية والإسلامية إلا إذا اختارت هذه المجتمعات ـ والعياذ بالله ـ طريقاً غير طريق الإسلام!.

ثم هل هذه التطبيقات الديمقراطية الضرورية التي يدعو إليها دعاة الفيدرالية يمكن تطبيقها في العراق كما حصل في ألمانيا وسويسرا وأمريكا؟! ومن يصدق أن أمريكا عبرت المحيط لتقديم الديمقراطية على طبق من ذهب للمستضعفين من العراقيين أو للوارثين الجدد!!.

يقول مايك وتني: "من السخف القول بأن إدارة الرئيس بوش ملتزمة بالديمقراطية في الشرق الأوسط".[1]

وهؤلاء الذين يحدثون الشعب كل يوم عن نماذج فيدرالية ناجحة نقول لهم: عندما تطلُّون علينا مروّجين لدعوتكم الجديدة وتذكرون لنا كيف أن أقواماً متفرقة اجتمعت في فدراليات كسويسرا وألمانيا ويوغسلافيا والولايات المتحدة والإمارات العربية

---

(١) جريدة الشرق القطرية، تقسيم العراق إستراتيجية أمريكية، ٢٠٠٥/٩/١م.

والاتحاد الهاشمي (١٩٥٨م) فإنه قد فاتكم أن تذكروا لنا مثالاً واحداً عن بلد صغير كالعراق لا تتجاوز مساحته مساحة كاليفورنيا وسكانه لايتجاوزون الخمسة وعشرين مليوناً، وثرواته هائلة، ومؤسساته قائمة ومكانته الدولية معلومة منذ أمد طويل؛ وأن أبناءهُ يختارون الآن تجزئته إلى أقاليم فيدرالية؟؟

هذا لم يحصل قط، فشتان بين الفيدرالية كنظام سياسي وبين اللامركزية كنظام إداري، فالفيدرالية لا تتبع اللامركزية الإدارية بالضرورة.

إن الفيدرالية في جميع بقاع العالم حتى في اتحاد ولايات جورج بوش لم تقم علي أسس طائفية أو مذهبية أو عرقية أو لغوية بل على أسس أخرى غير تلك وإلا لكان للهسبانك في الولايات المتحدة الأمريكية محافظات مستقلة بهم، وكان للسود إقليم خاص بهم حيث يكثرون في الجنوب، ولخمسة ملايين مسلم أمريكي أيضاً إقليم يخصهم ويعملون فيه على تعديل الدستور الأمريكي حسب عقائدهم الدينية والعرقية وغيرها..

كما أنه لا يوجد تناقض بين الفيدرالية والنظام المركزي أو الدولة المركزية في النماذج المذكورة فيما سبق، وإنما هما تنظيم

لإقامة علاقة اتحادية بين الأقاليم ودولة المركز، كما هو في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن فدراليتها قامت على أساس ديموغرافي وليس على أساس ديني أو عرقي.

وكذلك لا تتناقض الديمقراطية بحسب المفهوم الغربي مع النظام المركزي في تلك البلدان، إذ أن فرنسا دولة ديمقراطية وهي دولة نظام مركزي، ومثلها ايطاليا والهند وأكثر دول أوربا يحكمها النظام المركزي، ومع ذلك فإنها ديمقراطية المنهج والتوجه.[1] فلا مانع إذن من إقامة نظام مركزي في العراق يطبق فيه مبدأ العدالة أو ما يسمى بالديمقراطية (مع عدم تسليمنا بالمفهوم الغربي لها) مع وجود ضمانات تحول دون الرجوع إلى مربع الديكتاتورية، أو تطبيق (اللامركزية الإدارية) وهي أشكال تحول دون الانزلاق في المخطط الأمريكي!

وها هي اليوم قوات الاحتلال الأمريكي تحكم العراق - بصرف النظر عن شرعيتها - وفقاً للنظام المركزي في إدارة الدولة،

---

(١) أبو عمر الحسيني، فيدرالية تقسيم العراق، جريدة البصائر، قسم المقالات، العدد (١١٢) السنة الثالثة، الأربعاء ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٥م.

فإن قيل الضرورة تحتم ذلك، قلنا: ضرورة الإبقاء على العراق موحداً خاصة ذاتية في الشرط العراقي، وهي تلزم الجميع بالإعراض عن مشاريع التقسيم الوافدة، أو مشاريع الفيدرالية المشبوهة وهي صنو التقسيم أو إرهاص ومقدمة له، كما يظهر ذلك من الكتابات الصهيونية والأمريكية حول الموضوع.





الفصل الثاني

بدايات المطالبة بإقرار الفيدرالية في العراق

مؤتمرات التحضير للفيدرالية وإقرارها في العراق

إن المؤتمرات التي قامت بعقدها ما كان يسمى آنذاك بـ (قوى المعارضة العراقية) بإشراف أمريكي، وطرحت خلالها قضية تقسيم العراق وتعميق الطائفية، كثيرة جدا، ولذا سنقتصر على ذكر أبرزها، وهي:

١ - مؤتمر لندن عام ١٩٩٩م، وكان بعنوان (العراق حتى عام ٢٠٢٠م).

ومن بين الذين حضروا المؤتمر، كل من: عبد الحسين وداي العطية وسنان الشبيبي وعدنان الباججي وصلاح الشيخلي و رند رحيم وموفق الربيعي وعلي باباخان ومحمد بحر العلوم وأياد علاوي.

وقد تم انعقاد هذا المؤتمر بإشراف كل من: فرانك ريتشارد دوني والسفير ديفيد ماك.. والأول هو المنسق الأمريكي لشؤون المعارضة العراقية، والثاني هو الرئيس المكلف لمعهد الشرق الأوسط بالولايات المتحدة.

تم التطرّق - في المؤتمر - بشكل معمَّق إلى فيدرالية كردستان والفيدرالية في الوسط وفي جنوب العراق، وتمّ الاتفاق على أن تُعد حقوقاً دستورية يجب أن تثبت في الدستور العراقي بعد إسقاط نظام صدّام.

وطبعا وكما هو متوقع فإن الذي قام بطرح هذا المشروع أكد على: شريطة أن لا تكون حدود هذه الأقاليم على أساس طائفي أو مذهبي أو قومي، والمقصود هو العكس طبعاً، كما رأينا ما قامت به الميليشيات الطائفية بعد الاحتلال.

٢ - مؤتمر لندن عام ٢٠٠٢م

تم عقد هذا المؤتمر بين ١٣ - ١٥ /١٢/٢٠٠٢م، برعاية زلماي خليل زادة ممثلاً للإدارة الأمريكية، وقد حضره عدد كبير من (قوى المعارضة آنذاك) ومنهم: جلال طالباني ومسعود برزاني إضافة إلى عبد العزيز الحكيم وآخرين.

وتـم في هـذا المـؤتمر مناشـدة: رئيسـاً الحـزب الـديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مسعود البرزاني وجلال طالباني المؤتمرين دعم الفيدرالية لطمأنة دول الجوار خاصة تركيا وإيران وسوريا التي تؤوي أقليات كردية.[١]

من هم الداعون إلى الفيدرالية؟

إن أطروحة الفيدرالية في النسيج الاجتماعي العراقي أطروحة حديثة العهد، ظهرت شيئا فشيئا في فترة التسعينات من القرن المنصرم، وذلك بعد حرب الخليج، حيث انعزلت منطقة شمال العراق ذات الأغلبية الكردية من قبضة السلطة المركزية في بغداد بدعم مما سمي آنذاك بـ: قوات التحالف الدولية.

ففي ١٩٩٢/١٠/٤م اتخذ البرلمان الكردستاني قرارا بتبني النظام الفيدرالي للعراق، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً من الناحية السياسية والفكرية حول الآثار المستقبلية المترتبة على العلاقات الاجتماعية للمكونات العراقية ودول الجوار.

---

(١) د.عبدالإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠٠٧/١٠/٢٠م، بتصرف يسير.

منذ تلك الفترة كان مبدأ الفيدرالية يطرح بين الحين والآخر من قبل القوى الكردية ولاسيما الحزبين الكبيرين الديمقراطي والاتحاد الكردستاني في المحافل والمؤتمرات والندوات والتحالفات التي كانت تجريها المعارضة خارج العراق، وكان منتهاها مؤتمر لندن وهو آخر مؤتمر تعقده المعارضة العراقية في المنفى، هذا فضلا عن الندوات الفكرية والثقافية التي تتبناها النخب الداعية للفيدرالية في العراق.

بعد احتلال العراق، أقر قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت مبدأ الفيدرالية، فقد جاء في المادة الرابعة منه: نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب.

وفي المادة الرابعة والعشرين(أ) ــ تتألف الحكومة العراقية الانتقالية والمشار إليها أيضا في هذا القانون بالحكومة الاتحادية من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء وبضمنه رئيس الوزراء، والسلطة القضائية..

وجاء في المادة الثانية والخمسين: يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، ذلك التركيز الذي جعل من الممكن استمرار عقود الاستبداد والاضطهاد في ظل النظام السابق. إن هذا النظام سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسئولين المحليين في كل إقليم ومحافظة، ما يخلق عراقاً موحدا يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شؤون الحكم ويضمن له حقوقه ويجعله متحررا من التسلط.(١)

موقف العرب والأكراد والأقليات من الفيدرالية

تبنت القوى السياسية الكردية على وجه خاص ومنذ البداية فكرة الفيدرالية بهياكلها الجغرافية والإثنية. ومع أنها لم تتبن بصورة صريحة معلنة خيار الانشقاق عن الدولة إلا أنها لا تبدو مكتفية بمبدأ التوزيع التكميلي للسلطات بين الاتحاد وأجزائه داخل الدولة الاتحادية المشتركة.(٢)

---

(١) جميل عودة، مفهوم الدولة الفيدرالية رؤى حول أطروحة الفيدرالية في العراق الجديد، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث، سابق.

(٢) عارف حجاج، مقال: النظام الفيدرالي في العالم العربي، موقع قنطرة.

نعم يرى بعض الباحثين بأن هدف الأكراد في الحقيقة هو الانفصال، وبصورة لا تقبل الجدل، ويدللون على رأيهم بتصريحات بعض قادة الأكراد، وحديث مثقفيهم عن الكونفيدرالية بثوب الفيدرالية، ومن ذلك قول مسعود برزاني: "الاستقلال هو حق طبيعي وشرعي للأمة الكردية"(١).

هذا على عكس الحال لدى الأغلبية العربية التي لم تبد حماساً لخيار الفيدرالية (باستثناء القيادات السياسية المنخرطة في العملية السياسية). إذ جاءت أولوياتها تنص على استعادة استقلال العراق وسيادته ووحدته الإقليمية في إطار دولة مركزية قوية.

أين المشكلة؟

والمشكلة أن بعض القيادات السياسية الشيعية والكردية الحاكمة تروج لمخاوف بأن يعود الحكم الديكتاتوري السابق مرة أخرى (في الوقت الذي انتهكوا فيه هم الحريات وبشكل صريح عندما أمسكوا بزمام السلطة)، وترى بالتالي أن الحل يكمن في فيدرالية شيعية في

---

(١) الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠/١٠/٢٠٠٧م.

الجنوب وأخرى كردية في الشمال يتوفر لهما الأساس القانوني (حق الإقليم في رفض تنفيذ قرارات المركز) والمعيشي (تقسيم الثروات)، غير أن هذا يعني على الأرض انفصال كل منهما فعلياً بدولة مستقلة حتى لو لم ينص الدستور صراحة على ذلك.

وكان المراهنون على وحدة بلادنا يعولون على طرح فكرة الفيدرالية في الشمال الكردي فقط المنفصل عمليا عن العراق منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي وبشروط وتصورات معينة، ولكن يبدو أن المناقشات حول الدستور العراقي، إضافة إلى تسرب أنباء عن رغبة واشنطن في انسحاب مبكر من العراق للخلاص من دوامة القتل التي تطال جنودها كل يوم، وتعاظم قوة المقاومة العراقية -كل ذلك أدى للإفصاح أكثر عن نوايا الانفصال، ليس فقط في الأرض والثروة (النفط)، ولكن أيضا الانفصال عن العالم العربي (في الحالة الكردية).

وقد قاد الطرح الكردي للفيدرالية إلى تحرك المجموعات العرقية والطائفية الأخرى، فأعلنت ممثلة التركمان في مجلس الحكم الانتقالي آنذاك أن الفيدرالية يجب أن تكون على أساس إداري وليس عرقيا وطالبت بأن تكون كركوك خارج الفيدرالية الكردية لأن التركمان

يشكلون الأغلبية الكبيرة فيها، وأن وجودهم وجود تاريخي.[1]

بل إن الأمر لم يتوقف على ذلك، فقد زادت دعاوى الانفصال مؤخراً، وأصبحت أكثر وضوحاً وصراحة تحت شعار الفيدرالية أو الحكم الذاتي، بعدما بدأت مجموعات عرقية أخرى -بجانب الشيعة والأكراد- تطالب وسط كل هذه الأجواء بالحكم الذاتي الكامل، مثل الآشوريين العراقيين المسيحيين، وغيرهم، وأطلق كل فريق محطات تلفزيونية خاصة وفضائيات تروج للفيدرالية بطرق ودعاوى شتى وتعدها أمراً واقعاً!

حيث طالب المؤتمر الآشوري العام (الآشوريون نصارى يتحدثون الآرامية) الذي عقد في المدة من ٥ - ٧ آب ٢٠٠٥م بفيدرالية آشورية في سهل نينوى وسائر مناطق وجود الآشوريين بدعوى أن تعدادهم قرابة مليون إلى مليون ونصف، كما دعا إلى "حق العودة للمهجرين الآشوريين إلى قراهم ومساكنهم التي تركوها، وإدراج رمز آشوري تاريخي في العلم العراقي الجديد".

أيضا دعا الفيليون (وهم أكراد شيعة ينتشرون جنوب مدينة السليمانية مرورا بكركوك ومحافظة ديالى) بالاعتراف بحقوقهم، فيما

---

(١) المصدر السابق.

طالب "الشبك" (وهم جماعة إثنية تضم في صفوفها خليطا من قوميات عربية وكردية وتركمانية) بالحفاظ على حقوقهم في الدستور الجديد، وعدم فرض الانتماء إلى القومية العربية عليهم، أو الكردية.

وكان من الممكن، بدلا من توسيع دائرة الفيدرالية الانفصالية بهذا الشكل، استرضاء أو احتواء المطالب الكردية خاصة بعد تعيين (جلال الطالباني) رئيسا لكل البلاد، بيد أن عبد العزيز الحكيم أثار مخاوف الآخرين عندما بدأ يدعو إلى إنشاء كيان وحكومة فيدرالية في المحافظات الوسطى والجنوبية التسع، وبعضها ذات أغلبية شيعية، مما يعني تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات طائفية هي: كيان شيعي في الوسط والجنوب، وعربي سني في الغرب والشرق والشمال الغربي، وكردي في الشمال كما سيأتي بيانه.

حيث قال عبد العزيز الحكيم (رئيس المجلس الإسلامي الأعلى): إن "هناك خمسة مواضيع رئيسية نؤكد عليها في الوقت الحاضر، وهي الدستور والأمن والإعمار وتشكيل إقليم الجنوب والوسط". وأضاف: "نحن نؤكد على ضرورة إقامة إقليم واحد في جنوب ووسط العراق لوجود مصالح مشتركة بين ساكني هذه المناطق". وقال الحكيم بخصوص الفيدرالية: "نحن نعتقد بأنه من

الضروري تشكيل إقليم في الجنوب"[(١)].

وقال هادي العامري، زعيم "منظمة بدر" التابعة للمجلس الأعلى: "الفيدرالية يجب أن تكون في جميع العراق.. يحاولون منع الشيعة من التمتع بفيدراليتهم".[(٢)]

ويعلق أحمد الربعي وهو أكاديمي كويتي معروف على مطالبة الحكيم بفيدرالية شيعية بقوله: آخر ما كنا ننتظره من شخصية بحجم عبد العزيز الحكيم هي هذه الدعوة الخطيرة لإقامة فيدرالية شيعية في العراق.. وكان آخر ما كنا نفكر فيه أن يكون مشروع المجلس الأعلى

---

(١) أصل هذه الفكرة هي مطالبة محمد باقر الحكيم الأطراف الدولية المعنية آنذاك بوضع الجنوب العراقي برمَّته تحت المظلة الدولية بدعوته إلى إنشاء منطقة آمنة في الجنوب، الذي يشمل حسب الرسالة التي وجّهها إلى تلك الأطراف المعنية، كل المناطق الشيعية من النجف وكربلاء والكوت والسماوة والديوانية والحلة إلى العمارة والناصرية والبصرة، على غِرار ما حصل في شمال العراق.

انظر: د.عبدالإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠/١٠/٢٠٠٧م، بتصرف يسير.

(٢) جريدة الشرق الأوسط الجمعة ٠٧ رجب ١٤٢٦هـ ١٢ أغسطس ٢٠٠٥ العدد ٩٧٥٤م.

للثورة الإسلامية في العراق هو دولة طائفية مقسمة على أساس طائفي وعرقي!!

هل مثل هذه الأطروحات هي البديل الذي كان يحلم فيه العراقيون. هل كان من الضروري أن تقدم كل التضحيات ضد الحكم السابق لتنتهي هذه التضحيات بمشروع انتحاري جديد يعيد العراق إلى المربع الأول. يقول أمين عام منظمة بدر، الجناح العسكري للمجلس الأعلى إن "على الشيعة المضي قدماً في إقامة فيدرالية في الجنوب وإلا سيندمون على ذلك". فسبحان الله ما هي هذه الدولة ـ الحلم أو هذا الكانتون الذي سيحقق أحلام الشيعة، وبأية مواصفات حضارية يمكن أن تقوم دولة للشيعة أو للسنة أو للأكراد في العراق!!

ندعو دعاة الفيدرالية إلى إعادة النظر في هذه الأطروحات الجديدة التي تشكل في النهاية **مشروعاً انتحارياً ربما يتم بنوايا طيبة.** ونقول لعبد العزيز الحكيم إننا لم نخف على العراق منذ ساعة الاحتلال المشؤومة من رجسه وتواجده العسكري في بلادنا لأن هذه سنة ابتلاء إلهية ندفعها بالجهاد والمقاومة، ولكننا نخاف الآن فعلا على العراق من أطروحات التقسيم ومشاريع الانتحار التي

نتمنى أن يحود عنها كل السياسيين العراقيين من كافة الطوائف.[١]

وقريب من هذا ما دعا إليه ما يسمى بالمؤتمر الإسلامي لشيوخ العشائر ورجال الدين في مدينة الناصرية، الحكومة ولجنة الدستور إلى "تثبيت نظام الفيدرالية وتفعيل دورها". وجاءت هذه الدعوة خلال تظاهرة حاشدة نظمها المؤتمر الإسلامي لشيوخ العشائر للمطالبة بفيدرالية إقليم الجنوب للمحافظات الثلاث: البصرة والناصرية والعمارة. وحض الشيخ محمد مهدي نجل الشيخ محمد باقر الناصري. على "تثبيت أسس الفيدرالية في الدستور"، مطالباً بتأجيل التفاصيل.

ويقول ناصر حسين رئيس (رابطة أبناء إقليم الجنوب): "يجب ضمان المطالبة بالتوزيع العادل للمشاركة في القرار لأبناء الفيدرالية الجنوبية على مستوى الوزارات والسفراء، وعدم تهميش أبناء الجنوب في صنع قرارات الدولة". وذكر أن "الثروة في الإقليم يمكن توزيعها بنسبة ٣٥ في المائة له و٥ في المائة للمحافظة المنتجة، و٦٠ في المائة تدفع للحكومة المركزية، وتوضع هذه المبالغ

---

(١) أحمد الربعي، مشروع انتحاري في العراق، جريدة الشرق الأوسط، السبت ٠٨ رجب ١٤٢٦ هـ ١٣ أغسطس ٢٠٠٥ العدد ٩٧٥٥ بتصرف.

المستحصلة للأقاليم في صندوق تنمية الجنوب وإعماره"[1].

ويستحسن بعضهم فكرة إقامة فيدرالية في الجنوب ولكن بعيداً عن الأسس الطائفية.. وفي ذلك يقول منذر الفضل: " إن مشروع إنشاء فيدرالية كجزء من الإقليم العربي في جنوب العراق لا يعد وجودها كيانا طائفيا ولا نريده كذلك و لا يمكن اعتباره تقسيما للعراق إذ ليس الاتحاد الفيدرالي الاختياري تقسيم للعراق وما مقولات تأسيس الدولة الشيعية في الجنوب بعد سقوط النظام إلا محض خرافة وفهم خاطئ في التفكير والاستنتاجات لأن في الجنوب يعيش العديد من العرب السنة والعديد من النصارى والصابئة وغيرهم مما يوجب الابتعاد كليا عن طروحات طائفية أو عرقية في هذا المجال. ولهذا نعتقد أن هذا المقترح يجب أن يتخذ شكلا أخر أي أن هذه المنطقة من الجنوب يجب أن تأخذ شكلا دستوريا وقانونيا في صورة فيدرالية وتؤسس حكومة إقليم لها يديرها أبناء المنطقة بمشاركة واسعة وتعددية سياسية ووفقا للقانون ويكون لهم وللكرد

---

(١) الوكالة الشيعية للأنباء، عشائر مدينة الناصرية تصر على فيدرالية الجنوب، الموقع الإلكتروني، ملف عاشوراء ٢٠٠٦م. وستأتي الإشارة إلى مواقف العشائر العراقية ولا سيما عشائر الجنوب من الفيدرالية.

(ولغيرهم من الأقليات المتآخية) حق المشاركة في سلطة المركز السياسي أيضا لان النظام الفيدرالي هو نمط إداري لا مركزي من الناحية السياسية وأسلوب تعددي في إدارة الدولة العراقية بما يحقق العدالة والمساواة والمشاركة الفاعلة في إدارة الدولة إقليميا ومن حق حكومة كل إقليم المشاركة مع سلطة المركز في إدارة الدولة العراقية وهو حق ثابت لكل العراقيين إذ لا يعقل بعد الآن تصريف و إدارة شؤون الدولة العراقية من شخص واحد فقط يديرها وفق هواه ودون حسيب ولا رقيب يدخلها في حرب ويورطها في أخرى ويمارس أبشع صنوف العدوان والإرهاب ضد الشعوب العراقية[1]... ثم ما الذي يمنع من وجود أكثر من حكومة فيدرالية في مناطق العراق، في الجنوب، وفي الوسط وفي الغرب وفي غيرها من مناطق العراق مادامت أسس الحكم الفيدرالي واضحة وتقوم على الاتحاد الاختياري. ولا يمكن أن نقبل القول أن الفيدرالية أو الكيان الذي يقوم في غرب العراق مثلا هو كيان طائفي ؟ فالعلاقة بين الأقاليم الفيدرالية تحكمها قواعد دستورية وحين نص قانون

---

(١) لاحظ إن هؤلاء يستخدمون لفظ الشعوب العراقية لا الشعب العراقي لغاية لا تخفى على اللبيب!

إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ على أن العراق الجديد سيكون شكله فيدراليا تعدديا وديمقراطيا لم يتم الدخول في التفاصيل لهذا الأمر وهو متروك للعراقيين في اختيار المناسب للمستقبل بقرار من المؤسسات الدستورية القادمة ".[(١)]

وبعضهم أبعد النجعة كما تقول العرب بدعوته إلى إقليم غريب لشكل الفيدرالية التي يريدها لبلده، فهو يريد تقسيم العراق إلى خمسة أقاليم[(٢)]:

١. إقليم الشمال: ويضم (السليمانية وأربيل ودهوك ونينوى).

٢. إقليم الجنوب ويضم (البصرة وميسان والناصرية).

٣. إقليم الشرق ويضم (كركوك وصلاح الدين وديالى والكوت).

٤. إقليم الغرب ويضم (الأنبار والنجف والمثنى).

٥. والاتحادية، ويضم (كربلاء والحلة والقادسية).

وتبقى بغداد حسب تصوره إقليم منفرد وعاصمة الدولة الاتحادية، ويحتج على ذلك بقوله: " في هذا النظام تذوب فيه (كذا!)

---

(١) منذر الفضل، مقال: الفيدرالية في جنوب العراق، موقع الحوار.

(٢) واثب العامود، تصورات عن الفيدرالية في العراق، سابق.

آثار ونزعات العرقية والطائفية، ويعبر عن وحدة وامتداد الأراضي لكل إقليم، ويكون أقوى رباط وحفاظ على وحدة العراق الجغرافية، وهناك تجانس اجتماعي في مكونات هذا النظام ".. مع أنه اعترف في نهاية المطاف بصعوبة السيطرة على الوضع الإداري في مثل هذه الأقاليم الكبيرة !

ولم يكتف بذلك بل وصفه: بـ(**التصور الخيالي**) بل راح يحلق بعيداً ففاجأنا بتصوره (الرابع) حول ما سماه بـ: " **نظام فيدرالية المحافظات**، وفيه تكون كل محافظة فيدرالية بحد ذاتها وهنا تتكون الدولة الفيدرالية من ١٨ فيدرالية تتمتع بجميع حقوق الحكم اللامركزي أو الحكم الذاتي ضمن حكومة اتحادية واحدة، وفي مثل هذه الحالة تكون الوحدة الوطنية أكثر التزاماً وتماسكاً، والتنافس الوطني أقوى ".. ثم رجع وقال: " ولكن ستكون بعض المحافظات أقوى اقتصادياً من البعض الآخر... ولا نعتقد قبول وموافقة إخواننا الأكراد ".[١]

ولا أدري هل يملك هؤلاء قراراً بابوياً يقسمون وفقه أرض بلاد الرافدين كما يشتهون، أم أنها مجرد تصورات وأحلام

---

(١) انظر: تصورات عن الفيدرالية في العراق، مصدر سابق، (ص١٤).

واجتهادات فردية ينقض بعضها بعضاً، وتفتقر إلى مقومات الواقعية. أما عن (فيدرالية المحافظات) فلا أملك إلا أن أقول: بمثل ذلك فلتقرَّ عيون الأمريكان !!

المحللون السياسيون وبعض المفكرين الغربيين يتخوفون من تفتيت العراق وتجزئته إلى ثلاثة مناطق رئيسة، وصاحب المقترح المتقدم يقترح على أمريكا تجزئته إلى ١٨ منطقة تتهارج فيما بينها ! ثم انه يخلط خلطاً عجيباً بين الحكم الذاتي واللامركزية الإدارية والفيدرالية، فهل قصده التلبيس أم أنه فعلاً ممن لا يعلم الفرق ؟!.

ويصب في هذا السياق ما تناقلته وسائل الإعلام في فترة سابقة من أن الأمريكان يدرسون خطة لشطر محافظة البصرة (٥٥٠ كم جنوب بغداد) التي يقطنها حوالي المليوني نسمة إلى محافظتين بهدف الحد من نشاط ميليشيات الأحزاب الدينية وصراعاتها وتعاون قسم منها مع الإيرانيين.

وأضاف أن الخطة تقضي بإنشاء محافظة أخرى تضم أقضية الزبير وأبو الخصيب والفاو وناحية سفوان وبلدات أخرى، لكنه لم يوضح الاسم الذي سيطلق على المحافظة الجديدة المستحدثة متوقعًا أن تكون محافظة الزبير. وقال إن أساس الفكرة انطلق من محاولات

للتخفيف عن الضغوط التي تواجهها السلطات العراقية والقوات الأميركية التي يمكن أن تشارك هناك في عمليات عسكرية محدودة ضد المسلحين بعد انسحاب القوات البريطانية من مركز المدينة.

والخطة بمجملها تشمل إضافة إلى ذلك بحسب المزاعم الأمريكية مراقبة التغلغل الإيراني إلى العراق انطلاقا من البصرة، موضحًا في هذا المجال ضعف تواجد المنظمات (الشيعية) في هذه المناطق التي تقطن عدد منها غالبية سنية (وتأتي هنا إستراتيجية اللعب بالورقة الطائفية). وقال إن شطر المحافظة سيؤمن بشكل أوسع تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين ومنع تهريب النفط الذي يشكل معضلة اقتصادية خطيرة للعراق إضافة إلى مراقبة الحركة في الموانئ العراقية وعمليات الاستيراد والتصدير. وأشار إلى أن ذلك من شأنه مكافحة الفساد الإداري والمالي الذي يضرب بأجهزة المحافظة ومؤسساتها والذي يسبب أيضا في تدهور الأوضاع الأمنية والخدمية.

إقليم البصرة أنموذجاً. هوسٌ جديد!!

احتدم الصراع قبل مدة بين الأحزاب المهيمنة في جنوب العراق، بعدما وافقت المفوضية العليا للانتخابات على طلب النائب وائل عبد اللطيف (علماني يدعمه حزب الفضيلة) إجراء استفتاء

لتحويل البصرة إلى إقليم فيدرالي مستقل[1]، ويسعى «المجلس الأعلى»، إلى إعلان كل محافظات الجنوب والوسط إقليماً واحداً، وقد خاض عمار الحكيم جولات عديدة في سبيل إقناع شيوخ العشائر بهذا الاتجاه، أما حزب «الدعوة» الحاكم فيتحفظ على المشاريع، كون زعيمه نوري المالكي يخوض معركة مع إقليم كردستان لانتزاع صلاحيات من الإقليم، بذريعة المركزية.. وهو الآن ليس في موقع يتيح له إقامة أقاليم جديدة تنازعه السلطة.

---

(١) أقر البرلمان (قانون الأقاليم) في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦، على أن يبدأ العمل به بعد سنة ونصف السنة من ذلك التاريخ. وكان النائب وائل عبد اللطيف، (صاحب المشروع) شرع في نيسان (أبريل) ٢٠٠٨ في جمع تواقيع المؤيدين لفكرة إقليم البصرة واستدعى الأمر أكثر من ستة أشهر. وكانت ما يسمى بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) أعلنت عن فتح ٣٤ مركزاً في محافظة البصرة في الـ١٥من كانون الأول ديسمبر الماضي٢٠٠٨م ولمدة شهر لجمع تواقيع سكان المحافظة الذين يؤيدون مقترح الاستفتاء على إنشاء إقليم البصرة. وأشارت المفوضية إلى أن عملية جمع التواقيع هذه ليست استفتاء، لأن الاستفتاء لإنشاء إقليم البصرة سيتم في حال وصلت نسبة الموقعين إلى ١٠٪ من الناخبين المؤهلين في المحافظة والبالغ عددهم ١,٤٠٩,٣٩٣ مليون ناخب.

ويبقى موقف مقتدى الصدر الذي يرفض الآن الفيدرالية في الظرف الحالي ويدعو إلى نظام (لامركزية المحافظات) وهو شكل من أشكال إدارة الدولة متأرجحاً على ما يبدو، وعد التيار الصدري مطالبة عمار الحكيم بتطبيق الفيدرالية وتشكيل إقليم الجنوب "**مغازلة لمشروع تقسيم العراق**" الذي اقره الكونغرس الأميركي.. حيث يقول الشيخ صلاح العبيدي الناطق باسم التيار الصدري: "في الوقت الذي خرج الكونغرس الأميركي بقرار تقسيم العراق بات من الواضح إن الإصرار على تطبيق الفيدرالية في وضع العراق المأساوي الراهن هو مغازلة للتوجهات الأميركية المعلنة". ويقول رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري لواء سميسم: "إن التيار لا يعترض على فكرة الفيدرالية... لكنه ضد تطبيقها في ظل وجود الاحتلال".

وقال مدير مكتب الصدر في البصرة الشيخ عايد المياحي إن التيار "يقف في وجه أي مشروع فيدرالي في البصرة حاليا"، مؤكدا أن "الشرط الوحيد للدخول في التفاوض والموافقة على أي مشروع يخص إقليم البصرة يرتبط بخروج المحتل من أرض العراق".

وأوضح أن التيار لم "يتلق أي توصية أو بيان من مقتدى الصدر

يتعلق بإقليم البصرة"، معللاً السبب بأن "رأي الصدر مفهوم لدى كل أتباعه ولا داعي لأي موقف رسمي في الوقت الحاضر".[١]

وسبب تأرجح التيار[٢] -فيما يبدو- هو عدم استقلالية قراراته السياسية، وهو مادلت عليه قرائن سابقة خلقت هذا الاتجاه عند المراقبين وعززته: ابتداء من تفاوت مواقفه في مقاومة الاحتلال، مروراً بإشكالية مليشيا جيش المهدي ودخوله في أحداث العنف الطائفي، وانتهاءً بدخوله في العملية السياسية.

---

(١) التقرير الأسبوعي عن أوضاع البصرة، موقع هيئة علماء المسلمين، تقارير إخبارية، ٢٠٠٨/١٢/١٥م. وقارن ماقاله هنا بما سنشير إليه بعد قليل في هامش (ص٣٧).

(٢) مؤخراً ظهرت تصريحات من بعض المسؤولين في التيار الصدري يشم منها رائحة ترحيبهم بإقليم البصرة، مراهنين على تغيير تركيبة الحكم داخل مجلس محافظة البصرة، وانظر بهذا الصدد إلى ما قاله الشيخ عايد المياحي مسؤول مكتب الصدر في البصرة، إذ قال بالحرف: " إن تغيير بنية مجلس المحافظة من خلال الانتخابات المحلية سيدفع التيار الصدري إلى تغيير رأيه في تشكيل إقليم البصرة"، موضحاً "أن إنشاء الإقليم سيؤدي إلى منافع اقتصادية كبيرة". مع أنه كان قد قال قبل ذلك: "يرتبط بخروج المحتل من أرض العراق"، وهذا يدل على اضطراب في الموقف!!

أما ما يسمى بـ: (غرفة عمليات إقليم البصرة) فقد رأت بأن محاولات وأد مشروع إقامة إقليم خاص بالبصرة كبديل لمشروع فيدرالية الجنوب يهدد وحدة العراق ويؤدي إلى تقسيمه.

واتهم بيان صادر عنه: المجلس الأعلى وحزب الدعوة والحزب الإسلامي بالعمل على تقسيم العراق وتعريض وحدته للخطر بالسعي لإقامة مشروعي فيدرالية الجنوب والمنطقة الغربية على حد وصف البيان. ووصف البيان القوى والأحزاب الحاكمة التي تعارض إقامة إقليم البصرة بأنها بمثابة المفسدين، واتهم بريطانيا في توفير الدعم والسند لهذه القوى التي قال إنها تمارس كل أنواع القمع ضد المعارضين لمشروعها الطائفي.

كما انتقد البيان ضمنا المرجع الديني علي السيستاني الذي قال: إنه متوار عن الأنظار ولم يسمع صوته، واتهمه بتوفير الغطاء والشرعية للمروجين للمشروع الطائفي.

كما شدد البيان على أن الأحزاب الدينية في العراق لها ارتباطات ببريطانيا وإيران وتنفذ مشروعهما القاضي بتقسيم العراق ومصادرة إرادة شعبه خصوصاً تطلعات سكان البصرة الذين ضاقوا ذرعاً بالأحزاب الدينية التي لم تجلب لهم لا الاستقرار ولا البناء ولا الرخاء كما وعدوا بذلك.

ويبدو أن كاتبي هذا البيان قد نسوا بأن ما رموا به خصومهم هم واقعون فيه أيضاً أو على الأقل هذا ما يتحدث به الطرف الآخر كالمجلس الأعلى، وغيرهم، فهم يقولون بأن وائل عبد اللطيف ومن ورائه محافظ البصرة (حزب الفضيلة)، وبعض شيوخ العشائر، مدعومون من بعض دول الخليج لسلخ البصرة عن سائر محافظات الجنوب لإجهاض المشروع الذي ينادي به أنصار فيدرالية إقليم الوسط والجنوب.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى الموقف الوطني الذي صدر عن مرجعية السيد محمود الحسني الصرخي (من علماء الشيعة)، فيما يتعلق بما أسماه بفيدرالية النفط والتهريب حول إقليم البصرة، فقد رفض الرجل هذه المشاريع جملة وتفصيلاً[1].

---

(١) أصدر المرجع الديني السيد محمود الحسني بياناً استنكر فيه تحويل البصرة إلى إقليم منفرد، وأسماه بفيدرالية تهريب النفط والآثار والمخدرات، فبعد أن أدان البيان صمت الناس عن اتفاقية الإذعان الأمنية أشار إلى وجود صمت جديد: " فكما كان الصمت والسكوت والخرس تجاه الاتفاقية الأمنية كذلك الحال تجاه فتنة فيدرالية البصرة التي يراد منها أن تجرّ إلى فدراليات وفدراليات فيقسم العراق ويقطع إرباً وأوصالاً وقطعاً متناثرة ومتشظية ومتناحرة ومتناطحة ومتصارعة ومتقاتلة "، ووصف البيان فيدرالية البصرة=

=ومن يدعو إليها أو يروج لها بالتفاهة والسفاهة وأنها جري خلف المخطط الصهيوني والاستعماري العالمي وأنها تعني الإرهاب والميليشيات والطائفية والتهجير وقتل الأبرياء، وحذر من الانجرار خلف هذه الدعوات المشبوهة لتمزيق وحدة العراق. انظر: التقرير الأسبوعي عن أوضاع البصرة، موقع هيئة علماء المسلمين، تقارير إخبارية، ٢٠٠٨/١٢/٢٢م. وانظر ملاحق الكتاب، ملحق رقم [١]. وتعد هيئة علماء المسلمين من أبرز القوى السياسية الرافضة للمشروع الفيدرالي في العراق.وقريب من هذا موقف جماعة من علماء الشيعة كالشيخ محمد الخالصي وآية الله البغدادي، انظر الملحق رقم [٢]. يقول ثناء الصفار من المدرسة الخالصية: "وتقنن تلك الدساتير حالة الانقسام والفرقة والتشرذم من خلال قوانين تقسيم البلدان تحت عناوين الفيدرالية والاقاليم واللامركزية، ولايخفى على المطلعين ان الفيدرالية إنما وضعت لحل معضلة الفرقة بين الإمارات والأقاليم والكانتونات كي تتوحد بالفيدرالية، بينما تستخدم هذه الآلية وحسب المشروع الأميركي التدميري دائماً بالمقلوب، حيث تستخدم الفيدرالية كوسيلة لتمزيق البلدان الموحدة أصلاً، فيصبح العراق الموحد تحت قانون الفيدرالية إلى ست دول على الاقل وحوالي تسع أو سبع أقاليم، وثمانية عشر لامركزية، فأي تمزق بعد هذا من تمزق"؟! ينظر: ثناء الصفار، معالم الموقف السياسي عند الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصي ٢٠٠٠-٢٠٠٧م، مركز وثائق الإمام الخالصي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ.

فشل الفكرة:

لم يكن مستغرباً أن تفشل الدعوة إلى تحويل مدينة البصرة، ذات الموارد النفطية والاقتصادية الكبيرة إلى إقليم مستقل، بعيداً عن أنظار الحكومة المركزية. ولم يكن الفشل الذي منيت به بسبب توقيتها غير المناسب بالنسبة إلى الوضع السياسي العراقي الحاضر حيث الصراع على أشدّه بين دعاة المركزية ودعاة اللامركزية لم يحسم بعد فحسب، وإنما أيضاً لاحتكاكها بمشاريع سياسية أكبر وأهم. وكان لافتاً أن تطرح فكرة جعل البصرة إقليماً مستقلاً في ضوء الصراعات السياسية المستحكمة التي تتناول شكل الحكم وطبيعة النظام السياسي والإداري للبلاد مع معرفة أصحابها بصعوبة تحقيقها عملياً لانعدام القاعدة السياسية التي تستند إليها الفكرة. فإقليم البصرة لم يستقبل بحماسة كبيرة من أقطاب العملية السياسية في العراق (من الشيعة والسنّة على السواء) ولم يرق إلى مستوى الموقف السياسي الحازم.. وإن رحب به الأكراد لجهة مسايرته فكرة الإقليم الكردي وتعزيزه بإيجاد نموذج آخر في البلاد.

ويشير القاضي عبد اللطيف (الأب الروحي لفكرة الإقليم) إلى أن "ضغوطاً سياسية ودينية مورست ضد سكان البصرة لمنعهم من

التصويت لمصلحة المشروع" متهماً المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بأنها فئوية، "إذ إن جميع مديري مكاتب المفوضية التي افتتحت لاستقبال طلبات مواطني المحافظة من المؤيدين لمشروع الإقليم هم من أتباع الأحزاب السياسية المعارضة لفكرة الإقليم البصري وقاموا بممارسات ضد نجاح هذا المشروع" بحسب عبد اللطيف.

لكن واقع الحال يشير إلى أن سبب فشل المشروع يعود إلى أكثر من كونه متعلقاً بإجراءات مفوضية الانتخابات للقيام بالدعاية وإرشاد البصريين إلى كيفية ملء الطلبات وعدم فتح المراكز الكافية لاستيعاب سكان البصرة، على حد قول دعاة تشكيل الإقليم، فالبيئة السياسية الحالية غير مستعدة لتحمل فكرة الإقليم والفيدراليات بشكل عام، إذ إن الصراع بين دعاة المركزية ودعاة اللامركزية على أشده الآن.

كذلك فإن دعوة نوري المالكي نحو تعديل الدستور باتجاه تقوية السلطة المركزية كأساس للنظام الفيدرالي -على الرغم من انخراطها في سياق تثبيت موقعه في السلطة- ساعدت على هذا، بعد أن وجدت ترحيباً من أطراف سياسيين، وإن كانوا بعيدين عن صنع

القرار ولكنهم مؤثرون، كالتيار الصدري، والقائمة العراقية، والطرف السني في العملية السياسية.

في الجانب الآخر، فإن ثمة مشاريع سياسية أبرزها مشروع المجلس الأعلى القاضي بتشكيل إقليم الوسط والجنوب والذي يقدم على أنه يضم تسع محافظات تفرض نفسها وبقوة على أي مشاريع أخرى تتصادم معها وأن محاولة سلخ البصرة التي تتم تهيئتها من قبل اصحاب هذا المشروع لتكون العاصمة الاقتصادية لإقليم الجنوب ستجابه بالرفض.[1]

ثم إن هناك قاعدة عريضة من المثقفين وعامة الناس من غير السياسيين، لا يؤمنون بفكرة الفيدرالية لارتباطها بالعقل الجمعي العراقي بفكرة التقسيم، ولعدم وضوحها من جهة ثانية، ونستطيع أن نعد هذا الموقف الرافض لوناً من ألوان الوعي المدني والسياسي، والذي ما زلنا نراهن عليه لإفشال المخطط الأمريكي في المنطقة العربية ككل.

---

(١) حسين علي داود، مقال: إقليم البصرة محاولة خرقت مشروع إقليم الوسط وفشلت، صحيفة الحياة ٢٠/١/٢٠٠٩م.

موقف الحزب الإسلامي:

قدم ممثلو جبهة التوافق (الحزب الإسلامي وحلفائه)[1] أبان

---

(١) لا يقلل من هذا قول أحد أعضائها (حسين الفلوجي): "إن هناك خلافات كثيرة داخل جبهة التوافق حول مواقف الحزب الإسلامي العراقي بالنسبة للتعامل مع مطاليب الأكراد موضحاً أن الحزب الإسلامي يعتبر أن للأكراد الحق في إلحاق كركوك إلى شمال العراق، بالإضافة إلى **موقفها المختلف حول الفيدرالية** وتعديل الدستور، "لذا فإننا نرى ضرورة توحيد الموقف مع الحزب الإسلامي أو التحفظ وبيان اعتراضنا". انظر: شبكة أخبار العراق، الفلوجي: نحن في التوافق نختلف عن الحزب الإسلامي، ٢٠٠٧/١٢/٣٠م.

وقد أحدث موضوع الفيدرالية على ما يبدو "انقساماً بين مكونات الجبهة، خصوصاً وأن قوى من داخلها تتهم الحزب الإسلامي بتكرار موقفه المنفرد بخصوص موافقته على الدستور العراقي بإعطاء موافقته على مشروع الفيدرالية الأمر الذي سيزيد من حالة التباين بين مواقف قوى الجبهة". انظر: الغد الأردني، مقال: الفيدرالية في العراق تشق جبهة التوافق السنية، ٢٠٠٦/١٠/١م.

يقول د.محسن عبدالحميد (القيادي في الحزب الإسلامي): " نحن في الحزب الإسلامي العراقي أيدنا فيدرالية الأكراد لأنها واقع، والأكراد قوم يعيشون في منطقة معينة بحدود معينة وبثقافة معينة وهم ومنذ ١٥ عاماً=

كتابة مسودة الدستور، فيما سمي آنذاك بـ: (لجنة صياغة الدستور) وثيقة ركزت على:

أولاً: العراق يتكوّن من محافظات تتمتع بنظام الإدارة اللامركزية لتنظيم شؤونها وصلاحياتها وإدارتها وعلاقاتها مع الحكومة المركزية، وفقا لأحكام الدستور.

ثانياً: المحافظات الكردية (أربيل والسليمانية ودهوك)، تشكّل بحدودها الإدارية المعترف بها إقليم كردستان العراق.

= يعيشون تقريباً في استقلال شبه كامل، وقلنا: هذه فيدرالية وقعت وانتهت، ولكن نحن نرفض الفيدرالية في الجانب العربي لأننا نعتقد أن هذه الفيدرالية والأقاليم ستبنى على الأسس الطائفية، وهذه الأسس الطائفية ستمزق العراق ويمكن أن تشكل تمهيداً لتقسيم العراق، والعرب هم أمة واحدة وشعب واحد ولغة واحدة ومشكلات واحدة، وهم أيضا عشائر مترابطة ونسيج اجتماعي واحد.. فلماذا تقام الأقاليم على أسس الطائفية! كذلك نحن نخاف من المخططات الصهيونية المعروفة التي تريد أن تقسم العراق من أجل أن ينتهي العراق عن أداء مهمته كبلد كبير صاحب ثروة" أ.هـ من لقائه مع صحيفة القبس الكويتية، بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠م.

ومثل هذا الكلام يأتي في سياق اضطراب الحزب في مسألة الفيدرالية كما سيأتي بيانه.

ثالثاً: تمارس إدارات المحافظات وإقليم كردستان سلطاتها ضمن حدودها الإدارية، ويحدد ذلك بقانون.

رابعاً: لا يحق لأي محافظة أو إقليم كردستاني الانفصال عن الدولة العراقية بحدودها المعترف بها دولياً.

خامساً: يمارس إقليم كردستان العراق سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية داخل حدوده، وبشكل لا يتعارض مع أحكام الدستور.

سادساً: تتكوّن مؤسسات الإدارة اللامركزية للمحافظات من مجلس المحافظة، والمحافظ والإدارات المتخصصة، وتنظم صلاحياتها بقانون يسمّى (قانون الإدارة اللامركزية).[1]

وقد اضطرب الحزب كثيراً في بلورة أفكاره حول "الفيدرالية" وتسويقها؛ وذلك نظراً لتشككه بين ثوابته الشرعية، ومصالحه السياسة من جهة، وضغط الواقع بسبب متطلبات إدارة الاحتلال من جهة أخرى. ولا يكترث قادة الحزب كثيراً -فيما يبدو- بردود فعل المواطنين تجاه سلوكهم السياسي في المناطق التي ينتشرون فيها.

---

(١) مقال: هل الفيدرالية في العراق مقدمة للتقسيم، موقع swissinfo.Ch، ١٣آب ٢٠٠٥م.

ولعل ما يؤكد هذه القناعة هو توقيعهم على وثيقة التحالف الثلاثي مع الأحزاب الكردية، فقد جاء الاعتراف فيها صريحاً بالفيدرالية، ناهيك عن قبولهم بمسودة الدستور قبل ذلك، وهي تشريع مفصل ملغوم لهذا الخطر الداهم.

ومما جاء فيها: "يشكل الحزبان الكرديان (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) والحزب الإسلامي العراقي أطرافاً سياسية مهمة في المعادلة العراقية،.. إلى قولهم: وبناء دولة ديمقراطية وتعددية فيدرالية موحدة". وجاء فيها أيضاً: " ٣- العمل من اجل عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي موحد". وفيها أيضا: "١٢- الالتزام بالخطوات الدستورية في حل مشكلة المناطق المتنازع عليها وفق المادة ١٤٠ من الدستور". وقد وقع هذا التحالف الثلاثي (مسعود بارزاني عن الحزب الديمقراطي، وجلال طالباني عن حزب الاتحاد، وطارق الهاشمي عن الحزب الإسلامي) في منتجع دوكان بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٤م.[١]

---

(١) حقيقة التحالف الثلاثي بين الحزب الإسلامي والأكراد، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نص الوثيقة منشورة على الموقع: www.adwaa.org، بدون تاريخ. وفي أعقاب هذا الاتفاق سافر طارق =

يقول طارق الهاشمي (رئيس الحزب): "إن الحزب الإسلامي مع توفير قدر معقول متفق عليه من الفيدرالية أو اللامركزية في إدارة المحافظات"[١].

=الهاشمي إلى البحرين، ليعلن من هناك في جلسات خاصة أنه قد يضطر إلى اتخاذ قرارات صعبة، ثم أعلن فور عودته إلى بغداد أنه يستعد للقيام بجولة خليجية تبدأ من الكويت. ويرى بعضهم أن هدف الزيارة إلى الكويت إنما هو محاولة الحصول منها على دعم مباشر "لفيدرالية السنة"، بما أنها أصبحت التزاماً من جانب الحزب الإسلامي بعد الاتفاق الثلاثي مع الأكراد. وخصوصاً أنه يعلم جيداً وجود معارضة سعودية وقطرية رسمية لمشروع تقسيم العراق على أسس فيدرالية. لكن الهاشمي يعلم جيداً كذلك أن هذه المعارضة هشة وقابلة للتليين في المدى المنظور، وأن تشكيل "لوبي خليجي" قوي ومتحمس للفيدرالية، يمكن أن يساعد في تطويق الموقفين السعودي والقطري. وطبقا لمعلومات تتردد في أروقة الحزب الإسلامي فإن الدول الأكثر دعماً "للقرارات الصعبة" المتوقعة، هي البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة. وفي هذا النطاق وحده يتبين مغزى ومضمون وسر اختيار الهاشمي البحرين محطة لتسريب نبأ الفيدرالية السنية. ينظر: فاضل الربيعي، مقال: هل يقترب سنة العراق من قبول مشروع الفيدرالية؟ موقع قناة الجزيرة، الخميس ١٤٢٩/١/١٦ هـ - الموافق ٢٠٠٨/١/٢٤م.

(١) الهاشمي يعبر عن موقف جديد تجاه الفيدرالية، موقع قناة العربية، الأربعاء ١٤ رمضان ١٤٢٨هـ - ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٧م.

ومع قبول الحزب الإسلامي بمبدأ الفيدرالية، بل ومشاركته الفعلية بتدعيمها من خلال آليات سياسية واضحة ومكشوفة، نجده يتحفظ -مثلاً- على ما سمي بـ(إقليم البصرة)، بل ويرفض الفيدرالية على أحد المواقع الإلكترونية التابعة له[1]، ويدعو إلى (نظام اللامركزية الإدارية للمحافظات)، وعلى ما يبدو أن ذلك لم ينبع أصالة من رفض المشروع الفيدرالي، وإنما جاء لتقاطعه مع رؤية الحزب لشكل الفيدرالية التي ينشدها!!.

موقف العشائر من الفيدرالية

ولعل من أكثر التقاطعات بين رفض الدستور وما نتج عنه من توفير لمناخ الفيدرالية، وقبوله يكمن في موقف العشائر العراقية، إذ لا يمكن إعطاء صورة ما عن هذه المواقف فهناك طروحات رؤساء العشائر وهي بالضرورة لا يمكن أن يكون لها تأثيرات كلية على مواقف أبناء العشائر أنفسهم.[2]

---

(١) موقفنا من فيدرالية البصرة، موقع قائمة الحزب الإسلامي العراقي، ٢٠٠٩/١/١٧م.

(٢) وقد ظهر ذلك بشكل جلي فيما سمي بـ: انتخابات الجمعية الوطنية يومذاك، بالنسبة إلى الأصوات التي حصلت عليها قائمة غازي الياور التي=

وعموماً تخضع أصوات العشائر والمناطق الريفية لأربعة اعتبارات:

١. تأثير المرجعيات الدينية بالنسبة لعشائر الجنوب تحديداً.
٢. تأثير رؤساء العشائر في الحاشية الأكثر قرباً لرئيس العشيرة.
٣. تأثير بعض الأحزاب المشاركة في السلطة.
٤. الإغراءات المالية والخدمية.

والخلاصة من هذا التشخيص أن مواقف المناطق الريفية والعشائرية ستكون متأرجحة بين هذه الاعتبارات مع تأثير الهوامش العرقية والجغرافية.[١]

ويمكن استعراض بعض المواقف الإيجابية بهذا الصدد في المحطات الآتية:

- عشائر الأنبار وصلاح الدين تطالب بتأجيل الفيدرالية.[٢]

= تضم حازم الشعلان أيضاً، فالرجلان من زعماء عشائر كبيرة في شمال العراق وجنوبه لكن قائمتهما لم تفز بغير خمسة مقاعد في الجمعية (الوطنية).

(١) مواقف المكونات العراقية من مسودة الدستور، الجزيرة نت، ٢٠٠٥/١٠/٥م.

(٢) القبانجي يتحفظ على مطالب عشائر الأنبار وصلاح الدين بتأجيل الفيدرالية، موقع بنت الرافدين، ٢٠٠٥م.

لكن فكرة التأجيل ينادي بها حتى المتعصبون لتطبيق الفيدرالية في العراق، فاستنكار المشروع الفيدرالي شيء، والمطالبة بتأجيل تطبيقه شيء آخر، ومن هنا قال الشيخ سامي عزارة آل معجون رئيس ما يسمى بلجنة العشائر في هيئة المصالحة الوطنية وعضو البرلمان "الفيدرالية نظام أقر في الدستور العراقي، وقد رأينا تأجيل العمل به من أجل توعية الناس بالفيدرالية.. إلا أننا لم نحدد مدة التأجيل".[١]

- وفد من شيوخ عشائر جنوب العراق العربية يلتقي وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط في ٢٧ / ٣ / ٢٠٠٨م لمناقشة الوضع في بلاد الرافدين.[٢] ويؤكد الوفد على أن الطائفية طرأت على العراق مؤخرا، وأن العراقيين الشرفاء لا يشعرون بخطوط التقسيم، ويبرز مواقف عشائر الجنوب الرافضة للفيدرالية.

- استنكر الاتحاد العام لوجهاء وشيوخ عشائر جنوب العراق[٣]،

---

(١) صحيفة الإتحاد، الصحيفة المركزية للإتحاد الوطني الكردستاني.

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية على شبكة الإنترنيت، بتاريخ الجمعة، ٢٨/٣/٢٠٠٨م.

(٣) الاتحاد العام لوجهاء وشيوخ عشائر جنوب العراق يقع مقره العام في=

موقف حكومة ما يسمى بـ: إقليم كردستان العراق حيال كركوك[1]، معتبراً تلويح الكتلة الكردية في مجلس محافظة كركوك بضمها إلى إقليم كردستان العراق بأنه "تصرف مخالف للدستور، ويكشف عن أطماع استحواذية للكرد تتناقض مع إرادة الشعب العراقي"، وقال رئيس الاتحاد الشيخ محمد الزيداوي إن "الاتحاد عقد اجتماعاً طارئاً تمحور حول تداعيات أزمة محافظة كركوك، وتوصل الحاضرون إلى قناعة تامة بأن حكومة إقليم كردستان تحاول الاستيلاء على المحافظة الغنية بالنفط".

= محافظة البصرة، (٥٦٠ كم جنوب العاصمة بغداد)، من أبرز التجمعات العشائرية في المنطقة الجنوبية، وقد تأسس هذا الاتحاد أواخر عام ٢٠٠٣ ويضم في عضويته حالياً ما يقرب من ٢٥٠ شيخ عشيرة ورجل دين غالبيتهم من المستقلين سياسياً.

(١) كان ٢٢ عضوا في مجلس محافظة كركوك عن قائمة التآخي الكردية يمثلون أكثر من نصف أعضاء المجلس، قد طالبوا في اجتماع استثنائي بـ"انضمام محافظة كركوك إلى إقليم كردستان العراق في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بين التحالف الكردستاني والكتل السياسية الأخرى حسب الدستور العراقي".

وقال أيضاً: "نحن نرفض ذلك بشدة، وفي حال حاول الكرد التحرك فعلياً باتجاه ضم كركوك إلى إقليم كردستان العراق، فإننا سوف نقوم بتنظيم سلسلة من التظاهرات الاحتجاجية، كما سوف نبعث في القريب العاجل بوفد إلى الحكومة المركزية، من أجل حثها على التصدي للأطماع الكردية".

وأوضح الزيداوي أن "محافظة كركوك، ليست كردية كما أنها ليست عربية أو تركمانية، إنما هي لجميع تلك المكونات العراقية، ولا يمكن أن تنفرد بها جهة معينة على حساب تهميش دور الجهات الأخرى"، واستدرك قائلاً "إذا كانت هذه ثمار الديمقراطية فإنها ديمقراطية عرجاء، ونحن نعارضها، ونؤكد في الوقت نفسه على ضرورة أن تبقى كركوك مدينة عراقية يعيش فيها الجميع بسلام، وندعو حكومة إقليم كردستان إلى عدم التسرع مجدداً في اتخاذ قرارات ذات نتائج كارثية على صعيد وحدة الشعب العراقي"(١).

كما شجبت مجموعة من شيوخ العشائر في محافظة العمارة

---

(١) العراق الآن، شيوخ عشائر جنوب العراق يستنكرون موقف حكومة إقليم كردستان العراق حيال كركوك، الموقع الإلكتروني، ٢٠٠٨/٨/١م.

الفيدرالية (فيدرالية البصرة والمحافظات) بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٢م.[1]

إن موقف العشائر العربية الرافض للفيدرالية والمتصدي للمشاريع الإقليمية وسياسة حكومات الاحتلال المتعاقبة لا يمثل إرادة العراقيين وموقفهم الوطني فحسب بل يعكس أيضاً الحاجة لوحدة القوى العراقية واتفاقها على موقف وبرنامج موحد يحفظ للعراق وحدته وسيادته، ويدرأ عنه خطر وشبح التقسيم والتجزئة كما يريدها الذين يعملون منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣م وحتى الآن على تفتيت وحدة العراقيين وصلابتهم لتمرير مشاريعهم التقسيمية.

إن عشائر العراق رغم إنها تشكل الضابط الوطني والأخلاقي والاجتماعي للبنية التحتية العراقية إلا أنها بموقفها الوطني الجديد الرافض لتجزئة العراق تعبر عن إرادة العراقيين خصوصاً وان

---

(١) طلبة حوزة وعشائر يرفضون الفيدرالية، موقع المرجع محمود الحسني، ٢٠٠٩/١/١٢م. ونقل موقع البرلمان العراقي بتاريخ ٢٠٠٩/١/٥م، عن وفد من جماعة المرجع الحسني زاروا كبير عشيرة البوعلي في محافظة العمارة، وأنه قال تعليقاً على وجود جهات حزبية دينية تدعو إلى تشكيل إقليم البصرة: "هذه جهات ليست وطنية ولا ينتمون إلى الوطن أصلاً" !!

تاريخ هذه العشائر في ثورات وانتفاضات العراقيين ضد المحتلين على مدى القرون الماضية خير دليل على أصالة وعروبة هذه العشائر التي ستبقى الضمانة الحقيقية لوحدة العراق واستقلاله.[(١)]

مواقف الضغط

وإذا وجدت الكثير من المواقف الواضحة والصريحة سواء بهذا الاتجاه أو ذاك في الموقف من الفيدرالية، فهناك ثمة مواقف اصطلح على تسميتها بـ(مواقف الضغط)، وهي من باب الرضوخ للأمر الواقع، ويميل إليها في العادة أشخاص لم ينضجوا سياسياً، أو قادة وممثلو الأقليات الدينية والعرقية، ونكتفي هنا بذكر مثالين فقط فيما يتعلق بالموقف من كركوك.

يقول إسماعيل الحديدي أحد أبرز وجهاء عشيرة الحديديين وأمين عام (ملتقى كركوك بيتنا): "هذا الموضوع مقر في الدستور، ماذا نفعل نحن؟ لكننا كعرب ضد تجزئة العراق نريده أن يبقى واحداً موحداً أما إذا كان نظام الأقاليم فيه خدمة للعراق وشعبه

---

(١) شبكة أخبار العراق، مقال: عشائر العراق الضمانة لإفشال المشروع الإيراني، الموقع الإلكتروني، ٢٠٠٧/١٢/٢٤م.

نحن لا نعترض عليه بشرط أن لا تكون الفيدرالية مشكلة على أساس اثني أو قومي أو طائفي أو حزبي أو استغلال خاص".

وفي رده على سؤال حول موقف عرب كركوك من إقامة الأقاليم الفيدرالية في العراق أجاب الحديدي: "معروف بشكل عام أن العرب لم يصلوا إلى مرحلة من الثقافة الديمقراطية حتى يباشروا بالتهنئة والمباركة لتشكيل الأقاليم".

أما أنور بيرقدار (رئيس حزب العدالة التركماني) فقد قال: "اليوم إقليم كردستان هو إقليم كردي وفي حال تشكيل إقليم أو فيدرالية في الجنوب لا شك بأنه سيكون شيعياً وإذا شكّل إقليم في المنطقة الغربية سيكون سنياً مثل هذه الفيدراليات نحن كتركمان نعترض عليها لأنها ستؤدي مستقبلاً إلى تقسيم العراق".

وقال ثالث: نحن أيضاً نطالب أن تكون كركوك فيدرالية خاصة لا تنضم إلى أية أقاليم أخرى"[1].



(١) شبكة إرث العراق، مقال: عرب كركوك وتركمانها يبدون موافقة مشروطة على نظام الأقاليم الفيدرالية، الموقع الإلكتروني، ٢٠٠٨/١١/١٥م.

الفصل الثالث

مبررات دعاة الفيدرالية

الداعون لتثبيت مبدأ الفيدراليات في الدستور المسخ الذي تم تمريره بإرادة الاحتلال، يرون أنه الشكل الأكثر ملاءمة لتعايش مكونات الشعب العراقي المختلفة، وأداة فعالة ومرنة لردم ثغرة التنمية المفقودة في بعض المناطق، وإحداث وتائر متسارعة لها، قارنين ذلك بين التوجه العالمي نحو اللامركزية كوسيلة للتنمية البشرية، وبين الموروث السياسي العراقي الذي حول مركزية الدولة إلى أداة لسيطرة مناطقية معينة، أخضعت باقي العراق لها كعصبية غالبة، مما اشعر أبناء المحافظات المهملة بالحيف والقهر والتغييب، وجعلهم متطلعين لفرصة الانفكاك من سيطرة المركز وظلمه التاريخي.[1]

---

(١) فدراليات العراق.. من أين وإلى أين ؟، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء ٢٦ يوليو ٢٠٠٥ العدد ٩٧٣٧.

ويقولون: أن تطبيق سياسة اللامركزية في أي بلد يحقق الكثير من المزايا، لعل أهمها: أنها ممارسة فعلية لمبدأ الاستشارية السياسية الذي يقوم على أساس اشتراك المواطنين لإدارة شؤونهم والمشاركة في صنع القرار بأنفسهم، وهذا ما يعبر عنه في السياسات الحديثة "بالديمقراطية"، فإن النظام الديمقراطي السياسي يمنح الفرد السلطة عن طريق الآخرين الذين يمنحونه هذه السلطة، ولذلك فهي ذلك النظام الذي يستطيع من خلاله المواطنون تحقيق أهدافهم، عن طريق الحكم بواسطة الشعب، ومن أجل الشعب. وبالتالي، فأن نقل السلطات إلى المحليات، ومنح المحافظين السلطات والمسؤوليات كافة دون الرجوع إلى سلطة مركزية في العاصمة، واختيار المحافظين من أبناء المحافظات، أو ما أشبه من الوحدات الإدارية أو الحكومات المحلية، هو تطبيق عملي للاستشارية بمفهومها الشامل لما في ذلك النظام من توافر للمبادئ التي تكفل له أعلى درجة من الاستشارية التي تستمد السلطة في صنع القرار من أبناء الشعب مباشرة بالمحافظات دون الرجوع إلى السلطة المركزية.

ونظام اللامركزية الإدارية كما هو مطلوب بالنسبة إلى المجال السياسي، كذلك هو مطلوب بالنسبة إلى سائر المجالات كالمجال

الاقتصادي، فإن هذا النظام يعد دعامة أساسية لنهوض الاقتصادي والاجتماعي للمحافظات أو الحكومات المحلية، أو ما أشبه ذلك من خلال الاهتمام بالتنمية الإقليمية، وتطوير أداء الخدمات، وتحقيق برامج الأمن الغذائي، وما أشبه ذلك من سائر ما يكون مقوماً للحكم الشعبي، فإن هذا النظام هو في الحقيقة أقدر على التعرف على الاحتياجات الحقيقية لكل محافظة وتنسيق العمل داخلها، وتوجيه الجهود نحو إشباع رغبات واحتياجات المواطنين، والتيسير عليهم، والبدء في مرحلة جديدة من العمل لزيادة الإنتاج لتحقيق النمو والتقدم والرخاء.(١)

ويقولون: إن الفيدرالية في العراق ضرورة ملحّة اليوم وغداً. ويجب الاعتراف بالاختلافات والتباينات بين الشعوب العديدة التي تقطن داخل الأسوار نفسها. ولا يمكن اليوم فتح الأحضان إلى آخرها أمام خرافة العيش المشترك الذي يكون في أغلب حالاته عيشاً مشتركاً إجبارياً برعاية الفروع الأمنية التي ترسم سياسات

---

(١) جميل عودة، مقال: مفهوم الدولة الفيدرالية، رؤى حول أطروحة الفيدرالية في العراق الجديد، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث (ص ٥).

بلداننا وفاقاً لموازينها ونحن المواطنون إنما كائنات غريبة وكأننا من كوكب آخر. إن أدوار الدولة/ الأمة التي فرضت التناغم والتجانس الإثني والثقافي والديني بغية قيامها على أسس صلبة ومتينة قد ولى وإلى غير رجعة وذلك بفعل مناخات العولمة التي تسبب جزء من عملياتها كثورات الاتصالات والمعرفة التقنية في تصاعد خطاب الإثنيات أينما كانت في العالم. لا مكان في عالمنا الحالي لدولة تقوم على جماعة مهيمنة تهدر كل مرافق الدولة ومؤسساتها وتحول خيراتها إلى مجرد حطب لموقدها.[(١)]

ويلخص البعض مزايا النظام الفيدرالي بالآتي:

١. تساعد على إقامة السلام والأمن، تبني قيماً مشتركة، وتعزز الديمقراطية التعددية.

٢. تحمي التنوع البشري وتعطيه طابعاً معتدلاً.

٣. الخاسرون على المستوى القومي بإمكانهم أن يصبحوا الفائزين على الصعيد الإقليمي.

---

(١) مصطفى إسماعيل، مقال: هل الفيدرالية الكردية رعب نووي؟، موقع الحوار المتمدن.

٤. تسمح بزيادة المساهمة السياسية، من خلال توفير عدة نقاط للدخول والمشاركة في النشاط السياسي؛ مع توفر عدد أكبر من الخيارات.

٥. تشجع على القيام بتجارب سياسية.[1]

ولا غرو بأن بعض الكتّاب يقدمون الفيدرالية للجمهور على أنها الحل السحري الأمثل للخروج من دوامة الفشل السياسي لحكومات الاحتلال المتعاقبة، مقدمين نماذج براقة عن تجارب فيدرالية ناجحة حول العالم من غير أن يلتفتوا جهلاً أو تجاهلاً للفوارق الكبيرة بين تلك النماذج والحالة في العراق.

ولعل ذلك ما سنوضحه في الفصل الآتي عن مساوئ النظام الفيدرالي وبشكل لا يبقى معه لمعتذر علة، ويزيح الغشاوة عن أعين المفتونين بهذه الفتنة العمياء التي أطلت برأسها علينا من قبل سياسيين يحلمون بأقاليم عائلية طائفية وعرقية ترهن عمق العراق بمصير غيره ممن لا يريد لنا خيراً ولا يكتمنا مطامعه.



(١) الفيدرالية ماهي؟ دورة مكثفة عن الفيدرالية منشورة في منتدى الفيدراليات على الرابط: www.forumfed.org.



الفصل الرابع

مساوئ النظام الفيدرالي

الرافضون للمشاريع الفيدرالية هم تحديداً القوى الناهضة للاحتلال والمقاطعون للعملية السياسية بأطوارها المختلفة، والرافضون للدستور؛ لأسباب مبدئية ومنطلقات سياسية معلومة، ويقف وراءهم المحيط العربي والإسلامي الذي يخشى على وحدة العراق وهويته العربية والإسلامية.[1]

وتتلخص الأسباب الداعية إلى الرفض في الآتي:

أولاً: ينفرد العراق.. أو ما اصطلح على تسميته بحضارة ما بين النهرين، بأنه الأرض الوحيدة في الدنيا، التي احتضنت ست حضارات مشرقة.. كلُّ حضارةٍ منها حفرت في أديم الأرض

---

(١) جابر حبيب جابر، فيدرالية العراق: حل سياسي أم مأزق دستوري، جريدة الشرق الأوسط، الأحد ١٦ رجب ١٤٢٦هـ ٢١ أغسطس ٢٠٠٥ العدد ٩٧٦٣، بتصرف.

لتاريخها، وصدرت للبشريةِ أعظم العلوم والفكر والقوانين، فالسومريون هم أول من أوجد الكتابةَ وعلم الرياضيات، وخلفهم الأكديون الذين انبهروا بالسماء وما حوته من علوم الفلك، ثم جاء البابليون... وكانت مسلة حمورابي أول تشريعٍ قانوني دنيوي سبق كل قوانين الأرض (الوضعية).

وفي عصر نبوخذ نصر بنيت الجنائن المعلقة لتكون شاهداً على تقدم العراقيين في هندسة البناء والري، ثم تلاهم الكلدانيون فالآشوريون الذين بسطوا سيطرتهم على العالم القديم، فكانوا أول من اخترع العجلةَ، فامتد نفوذهم إلى النيل غرباً وآخر بلاد فارس شرقاً. ويوم اكتسح الإسكندر المقدوني الشرق، احتفى به الفرس وطلبوا منه أن يلتقي بسفراء الدنيا في عاصمة العالم القديم وقتذاك بابل، فاستغرب الاسكندر أن تكون هناك عاصمةٌ للدنيا غيرُ عاصمة بلاده أثينا. وعندما وفدت آخر الحضارات إلى العراق.. في عصر الإسلام؛ أصبحت بغداد في عهد الدولة العباسية قبلةُ شعوب الأرض وحاضرة الدنيا.

وعادة تفد الأجناسُ والملل من مختلف أنحاء العالم إلى المدن الشهيرة التي يطبق اسمها الآفاق.. وهكذا قُدِّرَ أن تسكن أرض

العراق أجناسٌ ما زالت باقيةٌ حتى يومنا هذا، ومنها ما زالت باقيةٌ ولكن بأعدادٍ قد لا تزيد عن بضعة آلاف، وتحتفظ بتركيبتها وحتى بطقوس أديانها؛ وهذا يفسر كثرة الأعراق والأديان والملل في العراق اليوم.

نخلص مما تقدم إلى القول... بأنه لا يمكن إعطاء الحق لمثل هذه الأعراق أو الملل بأن تطالب باقتطاع الأراضي التي تسكنها لتشكل عليها وطناً قومياً لها بعيدا عن الوطن الذي ضمها مع الآخرين لمئات السنين؟ فالعراق أرضٌ قديمةٌ قِدمَ التاريخ وتكاد حدوده الحالية أن تكون موثقةٌ من القدم، ولم يحدث أن اتهم العراق بأنه ابتلع شبراً من أراضي غيره؛ لهذا فإن إثارة مشاريع الفيدرالية والتقسيمات، سيجلب إلى المنطقةِ كارثةً هي في غنىً عنها.

ولعل دولة الشعوب الإيرانية ستكون المتضرر الأول من تقسيم العراق، لأنها هي الأخرى خليطٌ من الأعراق والملل والأديان والأجناس، ينفرد بقيادتها العنصر الفارسي، ولا يزيد عدد سكان هذا العنصر على الـ ٢٥ مليون نسمة، مقابل ١٥ مليون كردي في الشمال الغربي الملاصق للعراق، فيما تشكل الشعوب العربية والتركمانية والبلوشية والأذربيجانية بقية الدولة.

ثانياً: إن المشروع الأميركي لبناء (النموذج الديمقراطي المشع) في العراق، وهو الحجة الرسمية المتبقية للدعاية الأميركية بعد تهافت الذرائع الأخرى وانهيارها، قد ينتهي إلى تحقيق الحلم الصهيوني في تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات طائفية وعرقية متناحرة حتماً، هي شمال كردي ووسط سني وجنوب شيعي (أو إلى أكثر من ذلك كما يحلو لبعضهم أن يذكره في تصوراته عن الفيدرالية حتى غدا العراق ثوباً يختلف الخائطون في تفصيله كلٌ على هواه!!)، وهو ما سبق أن حذرنا منه مراراً وتكراراً وتخوف منه الكثيرون غيرنا ممن يحدوهم الأمل بألا تنتهي كارثة غزو العراق واحتلاله إلى كارثة أعظم، وهي تفتيت هذا البلد العربي الكبير والعريق وتقسيمه وإدخاله في دوامة حرب أهلية لا يعرف أحد متى يمكن لها أن تنتهي.[1]

لم تكن المفاجأة في إصرار الساسة الأكراد المتعصبين على رفع سقف مطالبهم القومية، لتأكيد وترسيخ النزعة الرامية كهدف استراتيجي إلى تحقيق انفصال كامل لإقليم الشمال وتكوين دويلة كردية هناك، حيث بلغت هذه المطالب حداً غير مسبوق مثل المطالبة

---

(١) انظر: عبد المالك سلمان، مقال على شبكة الإنترنيت: مصير العراق في ظل صدمة الفيدرالية وشبح التقسيم، بدون تاريخ.

بجعل اللغة الكردية لغة رسمية موازية للغة العربية في العراق ككل، وليس في منطقة كردستان فقط، وكذلك المطالبة بوجود تمثيل كردي دبلوماسي مميز داخل السفارات العراقية بالخارج بأسلوب يكرس فكرة (الدولة داخل الدولة)؛ تمهيدا لانتهاز أية فرصة قريبة وهو ما تكرس عبر الإصرار على عدم حل الميليشيات المسلحة الكردية (البيشمركة)، حتى بعد الاتجاه إلى بناء جيش واحد.

ويعكس هذا الأمر نية مبيتة للانفصال في أية لحظة، وقد جاءت المظاهرات الحاشدة التي تم تنظيمها في آواخر العام الماضي في شمال العراق للمطالبة بضرورة انفصال منطقة كردستان ومنحها حق تقرير المصير؛ لتؤكد هذه النوازع الانفصالية، وأن الساسة الأكراد يركزون كل جهودهم من أجل تكريس فكرة انجاز الطلاق النهائي مع الدولة العراقية، بعيدا عن مراعاة المطالب الحقيقية للشعب الكردي نفسه.

وقد ظهر ذلك جلياً خلال مداولات كتابة الدستور، فقد أصر الساسة الأكراد على رفض إعطاء أي هوية عربية للدولة العراقية، ورفضوا بشدة قبول أن العراق البلد والكيان هو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وطالبوا بعد العرب في العراق (أي السكان العرب)

هم فقط من يشكلون جزءاً من الأمة العربية في أول الأمر، ثم عدلت فيما بعد المادة لتُصيِّر من العراق عضواً فاعلاً ومؤسساً في الجامعة العربية وملتزماً بميثاقها!.

وسخرت البيانات السياسية والخطابات الإعلامية للساسة الأكراد في المدة الأخيرة من فكرة (الأخوة العربية - الكردية) وأكثر من ذلك فقد كشف هؤلاء الساسة من جهودهم لانتزاع منطقة كركوك وضمها إلى إقليم كردستان؛ للاستحواذ على ثروات كركوك النفطية التي تحتوي على معظم النفط العراقي في الشمال بحجة أن غالبية سكان كركوك هم من الأكراد، وأن العرب هناك يشكلون أقلية.

وبالرغم من أن هذه المطالب للساسة الأكراد كانت شبه معلومة من قبل، إلا أن المفاجأة كانت في درجة الإلحاح عليها ومحاولة هؤلاء الساسة استغلال الموقف ،والظروف الناجمة عن الاحتلال الأميركي للعراق، لمحاولة فرض واقع جديد يقود فعلياً لانفصال كردستان وفرض ذلك على بقية أ-جزاء العراق.

لكن المفاجأة الأعظم جاءت من الجنوب العراقي، عندما أظهرت قيادات سياسية فيه، لأول مرة فكرة فصل جنوب العراق

وطالبت بإنشاء إقليم (شيعي) في الجنوب والوسط العراقي يضم ٩ محافظات ليكون إقليما شبه مستقل على غرار (إقليم) كردستان في الشمال، وواكب ذلك المطالبة بنفط الجنوب أسوة بمطالب الاستحواذ على نفط الشمال العراقي في كركوك وما حولها، وجاءت صيغة الفيدرالية لتشكل حصان طروادة الذي يمكن من خلاله تنفيذ مخطط تقسيم العراق على أساس عرقي (في الشمال) وطائفي (في الجنوب).

ولا يمكن فصل محاولات تقسيم العراق على هذا النحو على أسس عرقية وطائفية، عن واقع التوزيع الطبوغرافي للثروة النفطية العراقية المكتشفة حتى الآن والتي تتركز في الشمال والجنوب. والسؤال الذي يطرح نفسه: لو أن الثروة النفطية العراقية تركزت في وسط العراق وحول بغداد، هل كانت ستظهر مثل هذه المطالب الانفصالية؟!.

أما السبب الآخر المرجح لانفجار هذه المطالب الانفصالية المتدثرة بعباءة الفيدرالية فيمكن القول: إنه ناجم عن تأثير القوى الإقليمية وفي مقدمتها "الكيان الصهيوني". فهذا "الكيان" يطمح إلى إضعاف العراق وتفتيته لأسباب تاريخية وسيكولوجية تتعلق

بمخاوف الصهاينة المتجددة من عقدة تدمير "الدولة العبرية" عن طريق غزو قادم من المشرق العربي، وبالتحديد من العراق على غرار محنة السبي البابلي لليهود في التاريخ القديم عندما أطاح البابليون بمملكة "اسرائيل" القديمة وجروا الأسرى اليهود في سلاسل إلى العراق القديم.

ومازال شبح هذا الهجوم العراقي الزاحف من الشرق لتدمير "اسرائيل" من جديد يشكل هاجسا قائما في الوعي واللاوعي السياسي لقادة "الكيان الصهيوني". ولذلك فمن هذا المنظور التاريخي يعتبر الصهاينة أي تفتيت أو تمزيق أو إضعاف للعراق بمثابة إبعاد لشبح تهديد مصير "الدولة العبرية" عبر غزو عراقي (بابلي) جديد.

إن الأكراد مطالبون بإعادة التفكير جيداً في قراءة الخريطة (الجيوسياسية) الإقليمية، ومعرفة أن إقامة دولة كردية سيفتح عليها نيرانا إقليمية لا تنتهي وستجد تحالفاً إيرانياً سورياً تركياً عراقياً ضد هذه الدولة مما سيدخلها في دوامات صراع لا تنتهي.

إن الرهان الحقيقي والخيار الاستراتيجي التاريخي لأكراد العراق هو في الحفاظ على روح التلاحم والأخوة الكردية ـ العربية

في إطار أخوة الإسلام العظيم فهو الرابطة العظيمة التي ستبقى فوق كل حسابات سياسية مؤقتة أو أطماع ومطامح اقتصادية زائلة، وعليهم الاستفادة من حقيقة أن العراق هو أكثر دولة منحت الأكراد حقوقا ثقافية وسياسية وقومية في كل المحيط الإقليمي واعترف لهم بالحكم الذاتي الواسع الصلاحيات، وهو ما يمكن ترسيخه عبر تأكيد ذلك في دستور يحفظ وحدة العراق ولا يقود إلى تفكيكه أو تقسيمه، كما كشفت عن ذلك المداولات بشأن الفيدرالية في إطار الدستور الجديد.

وإذا كان النظام السابق قد عطل بنود قانون الحكم الذاتي للأكراد فانه بالإمكان الآن وأثناء صياغة دستور جديد أن يكفل تفعيل ذلك القانون ويضمن تطبيقه. وهنا لابد من القول أن هذه الحقوق الممنوحة للقومية الكردية هي ليست منحة أو منّة من أحد، فالكرد مواطنون عراقيون أصلاً لهم حقوقهم وعليهم واجباتهم في هذا الوطن، وهي لا تقل عن حقوق وواجبات العراقيين العرب أو بقية طوائف المجتمع العراقي. ولا يستطيع أحد أن ينكر مواقفهم الوطنية في انجاز استقلال العراق، وما قدموه من تضحيات في إطار الحركة الوطنية لا يقل شأناً عمّا قدمته باقي القوميات الأخرى

المتآخية دون تمييز أو تفريق فالجميع شركاء في هذا الوطن وإن معيار المفاضلة يكمن في التعبير عن الولاء له والانتماء إليه.

لقد بات المصير العراقي مهدداً ليس فقط بتأثيرات المشروع الاستعماري الأميركي والذي يتعرض للفشل بفعل المأزق الذي خلفته المقاومة العراقية للاحتلال الأميركي، ولكن أيضا بفعل المخططات والأطماع الإستراتيجية للقوى الإقليمية، وهو ما زاد من مخاطر تعاظم حدوث سيناريو شبح التقسيم العرقي والطائفي في العراق.

لكن أي محاولة لتكريس واقع هذا التقسيم عبر الدستور الجديد الذي مرر بإرادة أمريكية بعد أن رفضته محافظات (الأنبار/ الموصل / صلاح الدين / ديالى / السماوة / الديوانية) بأغلبية ساحقة، سوف تقود إلى نشوب حرب أهلية طاحنة لا سامح الله أو إلى مزيد من الوهن والمشاكل والاضطرابات ولو لم يكن على شكل حرب أهلية مفتوحة لأننا ما زلنا نثق بوعي العراقيين من أن ينزلقوا إليها.

وإذا لم يتدارك الساسة مخاطر السير في سيناريو تقسيم العراق عبر فكرة الفيدرالية، فإن الرهان على إمكانية أن تحمي أميركا النزعات الانفصالية بعد انسحابها من العراق سيكون رهاناً خاسراً

وعقيما ووخيم العواقب، وقد يفتح أبواباً من الجحيم لا يستطيع أحد التنبؤ بمساره أو تداعياته الخطيرة التي لن تنتهي حتما بنجاح سيناريو التقسيم.

إن قدر العراقيين هو العيش معا في إطار دولة موحدة تحترم وتصون التنوع الثقافي والعرقي والطائفي، وتكفل تقاسم ثروة العراق النفطية وثرواته الأخرى في إطار من العدالة والمساواة، وإزالة أخطاء الماضي في هذا المجال، وذلك في إطار نظام العدالة التعددي وليس في سياق محاصصة عرقية وطائفية لن تقود إلا إلى دمار وخسارة الجميع.

وعلى القيادات السياسية في العراق أن تتحلى بروح المسؤولية التاريخية والوطنية وتنظر ببصيرتها إلى الأفق البعيد، إلى ما بعد خروج قوات الاحتلال الأميركي، فلا مستقبل إلا في إطار العراق الموحد أما الرهان على مؤازرة قوى خارج العراق فلن يكون مصيره إلا الفشل.

فالعراق الموحد الحر القائم على التعايش بين الثقافات والانتماءات وتعميق التآلف والوحدة الوطنية والمنتمي لروابطه التاريخية المتمثلة في العروبة والإسلام هو الطريق الوحيد لبناء

العراق العصري الذي يتطلع إليه كل العراقيين على مر السنين.[١]

ثالثاً: وفق المقاييس والمعايير الموضوعية نلاحظ إن مطلب الفيدرالية كما طرحت مشروعه وتصر عليه بعض الجهات هو أقرب إلى الكونفيدرالية واتحاد دولتين ذات سيادة منه إلى الفيدرالية بين أقاليم دولة واحدة، مما يثبت عدم ملاءمته لظروف شعبنا وتطلعاته المستقبلية.

ولا تعني المطالبة بها في ظل الظروف التي يمر بها القطر سوى تقطيع كيان العراق الجغرافي وتمزيق أواصر وحدته الوطنية وإضعاف عوامل هيبته السياسية، فخطورتها تكمن في إن الدول الفيدرالية إذا ما تفككت لأي سبب كان، فإنها ستنقسم مستقبلاً إلى كيانات ودول جديدة على أساس المقاطعات الفيدرالية المكونة لها سابقاً وهذا مالا يرضاه كل مواطن عراقي غيور.[٢]

رابعاً: المشروع المطروح للفيدرالية، الذي فصّل في عدد من مواد مسودة الدستور، يضع نهاية للكيان الوطني العراقي ولهوية العراق

---

(١) انظر: عبد المالك سلمان، مقال: مصير العراق في ظل صدمة الفيدرالية وشبح التقسيم، مصدر سبق ذكره، بتصرف.

العربية، ويدعو إلى تقسيم طائفي للعراق. وهذا المشروع يهدد كل الكيانات الوطنية العربية الكبرى، التي لا تخلو جميعها من تعددية إثنية أو دينية.

خامساً: تحدث الدستور الذي أقر عن مركزية توزيع الموارد في الدولة الفيدرالية؛ إلا انه قصر ذلك على الموارد المستثمرة حاليا وسكت عن التي ستكتشف لاحقا، وهذا ما سيكون بذرة لنزاعات مستقبلية. كما ان مواد الدستور قسمت نفط العراق إجمالا على الجغرافيا، بحيث يصبح لكل جزء جغرافي دافعٌ سياسي وفق ما تكون حصته في الكعكة بصورة عامة. وعليه أصبح التنافس بين الأقاليم مبرمجاً وفق توزيع القرار الاقتصادي السياسي.

ومن أخطر سلبيات تلك المنافسة بين الأقاليم هو التنافس من أجل الحصول على المستثمر الأجنبي، أي أن كل إقليم سيقدم العرض الأرخص بين الأقاليم لكي يجذب المستثمر، وهذا سيضعف بلا شك الموقف التفاوضي بالنسبة لحكومة المركز أمام شركات النفط العملاقة منها الأجنبية منها والوطنية.

وقد طالب بعض خبراء النفط العراقيين بتعديل الدستور لتفادي هذه الانعكاسات السلبية على الصناعة النفطية، وقد وجهوا

رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمعية الوطنية -في حينها- للاعتراض على فقرات الدستور المتعلقة بموضوع النفط.

أما إدارة الثروة النفطية فهي بدورها موضوع حساس فعوائد النفط هي الأساس في الحياة الاقتصادية للدولة العراقية، وسلطة القرار في إدارة هذه الثروة غير واضحة في الدستور، فمركز القرار غامض، وهناك تداخل بين سلطات الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات وهو ما قد يؤدي إلى بروز مشاكل ونزاعات وصراعات في المستقبل بين المحافظات والأقاليم حول استثمار الثروة النفطية، وحول الآبار المنتجة للنفط والتنقيب والاستكشاف.[1]

ومما له علاقة أيضاً بالموارد ما طرحته بعض الأطراف السياسية خلال مناقشات الدستور حول موضوع تقاسم المياه أو حق التحكم بها من قبل بعض (الأقاليم الفيدرالية)، وكان أول من أثار قضية المياه

---

(١) حسين عبد الرازق، دستور العراق.. خطوة للأمام أم للخلف، جريدة الوفد المصرية، السبت ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥م. وانظر ما كتبه زميلنا الأستاذ حسين الرشيد في كتابه حول "قانون النفط والغاز" ضمن سلسلة قضايا العراق المصيرية التي يصدرها مركز الأمة للدراسات والتطوير.

في العراق في الفترة الحالية هم الساسة الأكراد الذين طالبوا بحق استثمارها من قبل إدارة (الأقاليم الفيدرالية) آخذين في الاعتبار تعدد مصادر المياه في الشمال العراقي (كردستان) وارتفاع نسبة تساقط الأمطار فيها فضلاً عن كثافة تساقط الثلوج بكمية وفيرة، وهو ما يؤدي إلي تشكيل العديد من الينابيع والروافد التي تصب بمجملها في دجلة وتشكل أحد أهم مصادره ومنح الأقاليم الفيدرالية حق التصرف بالثروة المائية سيؤدي إلي مقايضة المياه مع بقية أقاليم العراق بأثمان اقتصادية وسياسية عالية القيمة في المستقبل.

وخلاصة الأمر في موضوع الموارد: فإن مشروع التقسيم لازال قائماً وحاضراً بقوة ليس عبر الفدراليات فحسب بل عبر موضوع تقاسم الثروات فهو التقسيم الحقيقي للبلاد أيضاً، حيث إن توزيع الثروة حسب الأقاليم أو المحافظات يلغي تماما ملكيتها القومية للعراق الموحد الذي سيكون مجرد كيان هش يتلاعب بمصيره أمراء الطوائف وسراق الثروات والمتحكمين فيها، لذا فالكل الآن يريد حصته الأكبر منها لإيجاد الأرضية المادية لحالة التقسيم فيما بعد، فان بدا ظاهرياً أنهم قد يتنحون مؤقتاً عن موضوع التقسيم العاجل للعراق عبر جغرافيته التي وضعوا لها خصوصيات مصطنعة فإنهم

يمضون في تقسيمه عبر قاعدته المادية وثرواته القومية الأمر الذي سيحول مسألة التقسيم إلى واقع حال عبر التنازع على الثروات والاقتتال من اجلها ولا يتطلب الأمر عندها أي جهد لعملية التقسيم إذا ما أريد لها أن تقر يوماً ما لا سمح الله.(١)

سادساً: من الناحية الشكلية أو القانونية لا تتناقض الفيدرالية مع وحدة الدولة وسيادتها، ولكن من الناحية الفعلية، وفي الشرط العراقي خاصة، نرى حالة غريبة بالنسبة للتجارب الفيدرالية المؤسسية التي تمت في العالم، وهذه الغرابة تتمثل في أن الفيدرالية قد قامت في البلدان القارية أو البلدان الواسعة والممتدة الكبيرة انطلاقا من المقسّم إلى الأكثر توحيداً، في حين أنها تتم الآن في الشرط العراقي من الموحد إلى المقسّم، وتتضاعف هذه المشكلة مع حقيقة أن مفهوم فدرلة العراق أو تحويله إلى فيدرالية يرتبط بإضعافه كدولة في محيطه الإقليمي.

سابعاً:الفيدرالية في العراق مطروحة اليوم على أساس إثني وإذا قامت على هذا الأساس فإنها لابد إن تفرز حروبا إثنية وقومية

---

(١) محمد القيسي، مقال: حقيقة تقسيم العراق ولعبة الدستور، جريدة البصائر، العدد ١٠٦، الأربعاء ٣١ آب ٢٠٠٥م.

ومذهبية لا يستطيع احد إن يتكهن بنتائجها ولكن الفدرلة الإثنية شيء والفدرلة المناطقية الجغرافية شيء آخر، فالمجتمع العراقي ما يزال في طور استكمال هويته الوطنية وتدعيمها وهذا يحتاج إلى الانتماء إلى دولة واحدة موحدة.(١)

سابعاً: الفيدرالية شكل إداري لا يرقى إلى الحل السياسي، ويمكن استخدامه كوسيلة لبسط النفوذ السياسي لهذا الحزب أو ذاك على صعيد السلطات المحلية تمهيدا لفرض ديكتاتورية مقنعة برداء ديمقراطي براق !!

ثامناً: إن تكوين دولة فيدرالية ثلاثية تقوم على أساس طائفي وقومي في الشمال والجنوب والوسط، سيؤدي حتما إلى إيجاد مناطق إدارية تملك نوعاً من الاستقلال الذاتي الخاص بالأقليات الأخرى داخل الأقليم (كانتونات). وبذلك تزرع نويات التقسيم المستقبلي ويفتح الباب للتدخل الخارجي بحجة حماية هذه الكانتونات، ويتمزق العراق ويقطع لتحقيق الأهداف المشتركة للتحالف الأمريكي الصهيوني.

---

(١) وحيد تاجا، مقال على الإنترنت، موقف الأكراد والمحللين السوريين من الفيدرالية الكردية في العراق، ٢٠ آذار، ٢٠٠٤م.

ثامناً: قابلية التحول والاندماج الفيدرالي للتغيير بطيئة ومعقدة، كما تسمح مثل هذه النظم بوجود تنمية غير متوازنة وعدم مساواة إقليمية، وتسمح بالتكرار المتطابق للأعمال والخدمات، كذلك فإن توزيع وتخصيص المسئوليات والمصادر الطبيعية على مستويين من الحكم هو أمر صعب جداً ويرى بعض الخبراء بأنها نظام من الحكم عالي التكاليف خصوصاً مع عدم إغفال مشكلة «الأقليات ضمن الأقليات».(١)

الخلاصة: إن مشروع الفيدرالية في العراق -كما ظهر من النقاط المتقدمة- هو نقيض لرابطة الدين والدم واللغة والثقافة والمصالح والأهداف المشتركة، وقد يؤدي إلى حروب أهلية وفتنة كبرى لا يعلم مداها إلا الله، وسيخسر العراقيون جميعاً كما خسرت الأمة من قبل في اتفاقية (سايكس بيكو) المشؤومة سنة (١٩١٦) التي مزقت أمتنا شر ممزق، وقطعت أوصالها وأصبحت فريسة للاستعمار تلتهمها بكل شراهة ووحشية ببدعة القوميات والموالاة والتبعية، ولا زالت تعيش آثار هذه المؤامرة الاستعمارية وتئن من

---

(١) الفيدرالية ماهي؟ دورة مكثفة عن الفيدرالية منشورة في منتدى الفيدراليات، مصدر سبق ذكره.

وطئتها ذليلة في دويلات صغيرة وضعيفة ترزح تحت وصاية الاستعمار وهيمنته إلى يومنا هذا.

إن هذه الرؤية التجزيئية للمجتمع العراقي تعبر عن هوس تحكمه العواطف وردود الأفعال وضيق الأفق والمزايدات السياسية، وهي صيغة تجميلية للتقسيم أو التفكيك وستكون مجالا لنفوذ دول الجوار، فضلا عن مصادمتها لطبيعة شكل الدولة والأمة في الإسلام؛ لهذا فالخلاف جوهري وحقيقي وهذه الهواجس تظل مشروعة، إذ إن كل الحروب والنزاعات إنما تنشب لأسباب أقل من ذلك.





الفصل الخامس

مشروع تقسيم العراق من خلال ورقة بايدن

إن فكرة تمزيق العراق بالأساس هدف صهيوني؛ إذ أن الصهاينة كانوا أول من أطلق فكرة أن العراق دولة مصطنعة، وان تركيبتها الأساسية التي تبلورت عام ١٩٢٠ كانت تركيبة خاطئة ولا بد من إعادة صياغته وفق تقسيمات طائفية وعرقية.

فقد تحدث بهذا المؤرخ الإسرائيلي (بيني موريس) في لقاءات للإذاعات الأمريكية قبل الحرب على العراق قائلاً "بأن العراق دولة مصطنعة رسمها الانكليز وخلطوا فيها عشوائياً شعوباً وطوائف لا تريد في الحقيقة أن تتعايش مع بعضها". كما تحدث عنها المؤرخ اليهودي الأمريكي (برنارد لويس) معتبراً أن العراق هو دولة مصطنعة، وأن احتلاله فرصة لتصحيح هذا الخطأ الذي ارتكبه

البريطانيون، أي تفكيكه إلى عدة دويلات بحسب الطبيعة السكانية، وانتماءاتها الدينية والعرقية.

ونشرت مجلة (كيفونيم الإسرائيلية، بتاريخ ١٤ شباط ١٩٨٢) مقالاً للمنظمة العالمية الصهيونية بالقدس جاء فيه عرض لإستراتيجية إسرائيل في الثمانينات لتقسيم وتفتيت وتجزئة الدول العربية إلى أقاليم جغرافية متباينة على أساس عنصري أو ديني، وأعطت الأولوية إلى تفكيك العراق الذي يمثل في الأجل القصير أخطر تهديد لإسرائيل.

وقد علق على هذا الفيلسوف الفرنسي المسلم (روجيه غارودي) قائلاً: (وفي هذا النص كشف واضح للأساليب التي تنوي إسرائيل إتباعها من أجل التدخل المنظم والعام ضد أنظمة الحكم في جميع البلدان العربية بغية تفكيكها وتفتيتها مما يتجاوز نطاق كل الاعتداءات السابقة، ومشروع بمثل هذه الضخامة تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية تأييداً غير مشروط وغير محدود..!)[1]

---

(١) ملف إسرائيلي، دراسة للصهيونية الأساسية، ص ١٦٠-١٦٣، وانظر: فيدرالية تقسيم العراق، جريدة البصائر، قسم المقالات، مقال على شبكة الإنترنيت.

ومن المنظور الإستراتيجي العسكري المعاصر، فقد ظلت "إسرائيل" تخشى دوماً من توحيد الجبهة العسكرية العربية والتي قاعدتها (التحالف أو الوحدة بين سوريا والعراق)، وعدت ذلك دوماً يشكل خطراً جسيماً على مصير "إسرائيل". في العام ١٩٨٢ طرح المحلل العسكري الإسرائيلي زئيف شيف فكرة تقسيم العراق في صحيفة (هآرتس) وبالتحديد في ١٩٨٢/٦/٢م، قبل أيام من الاحتلال الصهيوني للبنان.(١)

وفي نفس العام كشف النقاب عن مشروع شارون-إيتان الداعي لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات لضمان أمن إسرائيل، وجندت الموساد مجموعة من الكتّاب، غالبيتهم من يهود العراق، للترويج للفكرة.(٢)

وبعد غزو العراق كشفت صحيفة (بديعوت أحرنوت) عن خطة لتقسيم العراق إلى أربع ولايات مقسمة على أسس جغرافية

---

(١) إبراهيم علوش، مقال: خطة تقسيم العراق غير ملزمة ولكنها قادمة، الجزيرة نت، ٢٠٠٧/١٠/٤م

(٢) د.موسى الحسيني، مقال: كشف بألاعيب حزب الدعوة، موقع القوة الثالثة، ٢٠٠٧/١٢/١٧م.

وعرقية وطائفية، لكن الخطير هنا أنها ذكرت أن التقسيم تم بمشاركة قادة أحزاب عراقية وأعضاء من مجلس الحكم المنحل -وقتها-، وقالت الصحيفة: "إن اجتماعاً ضم ممثلين عن الإدارة الأمريكية في بغداد وعدداً من الخبراء لأمريكان، عرض فيه على الطرف العراقي تقسيم العراق إلى أربع ولايات وأقاليم لكلٍّ منها برلمانها المحلي الخاص وموازنتها المستقلة وإدارة شؤونها الداخلية، فيما ترتبط جميعاً بالإدارة المركزية في قضايا الدفاع والأمن والخارجية والنفط والإعلام..

ونبهت (بديعوت أحرنوت) إلى أن فكرة تقسيم العراق إلى أربع ولايات كانت من ضمن المقترحات التي تقدم بها وفد إسرائيلي للإدارة الأمريكية من أجل تعزيز الاستقرار في العراق من جانب، ومن جانب آخر لإضعافه من ناحية التحرك الخارجي مستقبلاً".[١]

وقد كانت "إسرائيل" في غاية السعادة عندما استفحل واحتدم الخلاف بين جناحي حزب البعث في دمشق وبغداد أبان حكم كل من الرئيسين حافظ الأسد وصدام حسين، وقد أدى ذلك إلى فشل

---

(١) صحيفة الحقيقة الدولة، عمان، ٢٠٠٧/٩/١٠م.

محاولات توحيد القوة العسكرية العراقية والسورية في مواجهة "إسرائيل".[١]

ولهذا ترغب "إسرائيل" في ألا تقوم للعراق قائمة مرة أخرى بحيث يظل احتمال التقارب العسكري السوري - العراقي أمرا غير ممكن، وليس بعيداً عن هذا التفكير الاستراتيجي الصهيوني قيام بول بريمر الحاكم الأميركي السابق للعراق بعد احتلاله بحل الجيش العسكري العراقي، فقد جاء هذا القرار الأميركي من جانب بريمر (الحل السريع) للجيش بمثابة خدمة مباشرة للمخططات الصهيونية تجاه العراق.

كما أن ما ينادي به وزير الخارجية الأمريكية السابق الصهيوني هنري كيسنجر حول ضرورة تقسيم العراق يمثل أنصع مثال على التدخل المباشر للصهيونية العالمية والداعمين لها من اليمين الأمريكي. وكذلك اقترح المستشرق برنارد لويس، المعروف بمواقفه المعادية للعرب، منذ عام ١٩٨٣، تقسيم العراق إلي ثلاث دويلات: دولة شيعية في الجنوب ودولة سنية في الوسط ودولة كردية في

---

(١) انظر: عبد المالك سلمان، مصير العراق في ظل صدمة الفيدرالية وشبح التقسيم، مصدر سابق.

الشمال[1]، فالعراق بحسب رؤيتهم وفلسفتهم دولة مصطنعة، وان احتلاله فرصة لتصحيح هذا الخطأ الذي ارتكبه البريطانيون، أي تفكيكه إلي عدة دويلات بحسب الطبيعة السكانية، وانتماءاتها الدينية والعرقية.[2]

كما تبعت تصريحات الصهاينة من اليمين المتطرف الأمريكي حول تقسيم العراق دعوات مماثلة من قبل مستشارين في الإدارة الأمريكية ممن يشاركون في وضع استراتجيات أمريكا العسكرية والسياسية. فقد دلتنا التجارب الخاصة بالسياسة الأمريكية في العقود القليلة الماضية أنه حين تكون الإدارة الأمريكية قد قررت المضي فيما نصحها به مستشاروها، تبدأ علامات ما ستقوم به الولايات المتحدة بالظهور على سطح الأحداث، وبشكل خاص في وسائل الإعلام الصهيونية المرتبطة باليمين الفاشي الأمريكي، وهذا ما حدث بالضبط حين بدأت دعوات تقسيم العراق بالظهور علناً.

---

(١) د.عبد الإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠/١٠/٢٠٠٧م، مصدر سبق ذكره.

(٢) علاء الدين الأعرجي، تقسيم العراق مؤامرة سقط فيها الكثير من العراقيين، جريدة القدس العربي، ٢٨/١٢/٢٠٠٦م.

وبمتابعتنا لما كتبه الإعلام الصهيوني الأمريكي مؤخراً، وجدنا الكثير منه حول هذا الموضوع، وكان أبرز ما تم نشره عن تقسيم العراق في الآونة الأخيرة هما مقالين جديرين بالتوقف عندهما

أولهما كتبه «جون يو»، أستاذ القانون في جامعة كاليفورنيا - بيركلي والباحث في منظمة اليمين المتطرف المعروفة باسم American Enterprise Institute، في صحيفة «لوس أنجلس تايمز» واقترح فيه تقسيم العراق إلى ثلاثة مناطق/أقاليم. علماً بأن «جون يو» هذا هو نفسه من اقترح على الإدارة الأمريكية مسبقاً بذر الشقاق بين فصائل المقاومة العراقية من خلال إنشاء فصائل مقاومة وهمية تقوم بأعمال إجرامية بحق المواطنين العراقيين الآمنين والهدف منها تقليص الدعم الشعبي الواسع للعمليات النوعية التي تقوم بها المقاومة ضد قوات الاحتلال، وما شاهدناه على الأرض بهذا الخصوص، وبالذات في العامين الماضيين كان خير دليل على ما كان «جون يو» قد اقترحه على الإدارة الأمريكية المتصهينة والموغلة في عنجهيتها وغطرستها وجبروتها.

وثانيهما: هو ما كتبه رجل القانون الأمريكي «ألان توبول» في نفس الأسبوع الذي نشر فيه «جون يو» مقاله عن تقسيم العراق.

و«توبول» هذا عمل هو الآخر على مدى أربعين عاماً مستشاراً للإدارات الأمريكية ومنها إدارة بوش الحالية، حيث يعد واحداً من كبار منظري الإستراتيجية العسكرية والسياسية لليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية.

وقد كتب «توبول» مؤخراً في موقع Military.Com الخاص بالجيش الأمريكي داعيا الإدارة الأمريكية إلى تقسيم العراق تماماً وفق الأفكار نفسها والأسلوب الذين دعا إليها "جون يو" كما نقلنا عنه ذلك آنفاً وهو يدل على وجود توجه استراتيجي واضح.

فعلى سبيل المثال، ذكر كلا الكاتبين بالتوافق، أو بالصدفة (لنسمها ما شئنا) أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ كانت هناك ٧٤ دولة مستقلة فقط، في حين أن عدد الدول المستقلة الآن هو ١٩٣ دولة!. وهنا حاول هذان الكاتبان توجيه الأنظار إلى أن زيادة هذا العدد من الدول المستقلة !!! إلى ١٩٦ دولة سيكون حقيقة واقعة بعد تفتيت العراق إلى ثلاث دويلات. كما ذكرا وبكل وقاحة الدور الأمريكي في تفتيت الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وعدد من دول أوربا الشرقية الأخرى مثل تشيكوسلوفاكيا (التي نتج عن تفتيها جمهوريتين تحملان الآن اسمي التشيك وسلوفاكيا)،

على سبيل المثال. وينتهي كاتبا المقالين بالاعتراف أن أمريكا تسعى الآن وبكل قوتها إلى تفتيت العراق[1].

إن تفتيت العراق هو أهم بكثير من تفتيت أي دولة في المنطقة، وذلك لأن العراق هو الأقوى ضمن محيطه العربي، وخطورة العراق هي الأقوى على إسرائيل في المدى القريب من الخطورة النابعة من قوة أي دولة أخرى. يقول هنري كيسنجر: "على الولايات المتحدة أن تغير سياستها هناك، وعليها أيضا إهمال فكرة العراق الموحد: عراق كبير جدا، لدرجة عدم القدرة علي السيطرة عليه. إذا كان بالإمكان تقسيم (إسرائيل) الصغيرة فما بالك بالعراق، هكذا بالإمكان السيطرة أسهل علي الدولة التي ستقام، ولأول مرة يكون بالإمكان تأسيس دولة ثواب وعقاب"[2].

وقال: غي باخور: إنه في حال لم يسفر الاحتلال الأمريكي للعراق، عن تقسيم هذا البلد، فانه يمكن اعتبار الحرب الأمريكية

---

(١) انظر: محمد العبيدي، مقال: تقسيم العراق هدف أمريكي - صهيوني مسبق التحضير، موقع هيئة علماء المسلمين، قسم المقالات ٢٠٠٥/٩/١م، مصدر سبق ذكره.

(٢) الراوي، تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، مصدر سابق.

عمليه فاشلة من أساسها ولم تحقق أهدافها. واعتبر باخور في ندوة إذاعية بثتها الإذاعة (الإسرائيلية) أنه يتوجب القضاء على الوحدة الجغرافية للعراق وتسهيل إقامة دويلات طائفية في البلد، مشدداً على ضرورة أن يتم أولاً إضعاف "الوجود السني"! في العراق وضرب "حركات المقاومة السنية"! هناك بكل قوة حتى لا يتحول "الكيان السني"! في العراق الجديد إلى نقطة انطلاق كبيرة لتهديد المصالح الأميركية و (الإسرائيلية)[1].

وحسب صحيفة النيويوركر الأمريكية فإن مخططاً (إسرائيلياً) لتفتيت العراق وإقامة دولة كردية في الشمال؛ هو قائم بالفعل. وفي الحقيقة فإن دور الموساد الصهيوني في الموضوع الكردي العراقي، وربما الكردي التركي والإيراني أمر ليس جديداً، بل هو قديم ومعروف، يصب في مصلحة (إسرائيل) لتهديد وتفتيت دول مثل العراق. وهذا المشروع قديم كما ذكرنا ولكن الجديد هو أن الاحتلال الأمريكي للعراق أعطى الفرصة الكاملة لتحقيق هذا الهدف.[2]

---

(١) باحثون صهاينة يدعون إلى إضعاف الوجود السني وتفتيت العراق. موقع مفكرة الإسلام، ٢٠٠٦/١١/١٣م.

(٢) الراوي، تفتيت العراق، مصدر سابق.

وتنظر أوساط عراقية عديدة بشيء من الريبة إلى هذه التقارير التي تتحدّث عن العلاقة الحميمة التي يقيمها ساسة أكراد مع (الإسرائيليين) في الشمال خاصة بعد إعلان مسعود البرزاني الذي قال مؤخرا: إن العلاقة مع (إسرائيل) ليست جريمة.[١]

تفاصيل مشروع بايدن:

جرى التصويت في أواخر العام الماضي في مجلس الشيوخ الأمريكي على إقرار المشروع الذي تقدم به السيناتور الديمقراطي (جوزيف بايدن) وزميله الجمهوري (سام براونياك) ودعم من قبل نواب مرموقين مثل بار برايوكس وكيلي هاتشنيسون المقربة من الرئيس السابق بوش، ويهدف المشروع إلى تقسيم العراق إلى مناطق تتمتع بالحكم الذاتي ترتبط بحكومة اتحادية تنظم شؤونها وتأخذ على عاتقها القضايا السيادية.[٢]

---

(١) صحيفة أمريكية، مقال: مخطط (إسرائيلي) لتفتيت العراق، شبكة البصرة، ٢٠٠٦/٥/٢٤م.

(٢) أرسل سفير الحكومة الحالية في أمريكا خطاب اعتراض على القرار الذي تبناه مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٦م، ومما جاء فيه: " إن هذا القرار في غير محله، لأن الشعب العراقي وحده الذي يقرر مصيره ومستقبله =

وحظي المشروع بالأغلبية إلا أنه غير ملزم لا للإدارة الأمريكية ولا للحكومة الحالية في العراق، وإذا ما تمت هذه المقاربات مع ما تضمنه الدستور العراقي بهذا الشأن نرى إن المسافة ليست ببعيدة بين الطرفين، والسيناتور لم يأت بجديد عندما عرض مشروعه على المجلس. ويقول أحد الكتاب: "إن قرار مجلس الشيوخ الأمريكي غير الملزم هو عبارة عن نسخة طبق الأصل من قرار رئيس (اسرائيل) الأول (بن غوريون) بتقسيم العراق لثلاث مناطق عرقية ومذهبية"[(١)].

إن قرار الكونغرس (ذي الصِّبغة الديمقراطية) بالمُوافقة على

= وشكل الحكم الذي يريد وليس أي طرف آخر. إن الدستور العراقي الجديد الذي تبنى مبدأ الفيدرالية لا يعني تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي".

ولا ندري هل يجهل (سعادة) السفير الخطط الإستراتيجية الأمريكية الرامية لتقسيم العراق عبر الفيدراليات المزعومة، أم أنه قال ما قال من باب (ذر الرماد في العيون)؟! ونذكره هنا بقول الشاعر:

إن كنت تدري فتلك مصيبة ... وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم

(١) سرمد عبد الكريم، أكراد الحزبين يريدون تفتيت و إنهاء العراق - الدعوة لفصل أكراد الحزبين عن العراق، واع، ٢٠٠٧/٩/٢٩م.

تقسيم العراق، هو بمثابة تكريسٍ لرؤية اتِّجاه عريض من السياسيين والاستراتيجيين الأمريكيين، الذين نادَوا منذ شهور طويلة بضرورة تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات رئيسية، وفي مقدمة هؤلاء السياسيين، وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر وعدد من القياديين الديمقراطيين، وكان ولا يزال يقود الدعوة إلى تبنّي هذا الخيار، النائب الديمقراطي جوزيف بايدن. والأهمية الحقيقية لقرار الكونغرس، تكمُن في أنه بمثابة الوثيقة الرسمية الأولى، التي تصدر عن إحدى أبرز مؤسسات صُنع القرار في واشنطن وتتبنّى بوضوح مشروع تقسيم العراق.

وقد تبنى أنصار خِيار التقسيم في الأوساط السياسية والبحثية الأمريكية يُدافعون عن هذا الطّرح بقُوة في وسائل الإعلام والمراكِز البحثية الكبرى. فريتشارد كوهن يُجادل في مقاله بصحيفة واشنطن بوست عن إمكانية تقسيم العراق فِعلاً، مدلِّلاً بتجارب العديد من الدول التي قُسِّمت خلال السنوات القليلة الماضية، وفي مقدمتها يوغسلافيا السابقة. وكان فريق من هؤلاء المحلِّلين يجادل بأنّ تقسيم يوغسلافيا مسألة في غاية الصّعوبة وأنّ نِسبة المُصاهرة والعلاقات الاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين في البوسنة

وغيرها، مرتفعة، لكن ما أن حلّت روح الصّراع الدِّيني والعرقي، حتى تحوّلت تلك العلاقات الاجتماعية إلى كوارث حقيقية من خلال حالات الطّلاق والنزوح والقتل والثأر.

وفي دراسة نُشرت حديثاً بعنوان (العراق.. التقسيم السَّلس) لكل من ادوارد جوزيف ومايكل أوهانلون، عن مركز سابان التابع لمعهد بروكنغز، دافعت الدراسة عن خيار تقسيم العراق للخروج من ورطة الأمريكيين ومن متاهة الحرب الأهلية، وتناولت الدراسة السيناريوهات والإشكاليات المطروحة في سياق عملية التقسيم وتداعياتها، مما يؤكد أنّ القضية لم تعد فقط طرحاً نظرياً، بل أصبحت أحد السيناريوهات المفضّلة لدى تيار واسعٍ من السياسيين والاستراتيجيين الأمريكيين.

ومن المُلاحظات المهمّة التي يشير إليها الخبير الأمريكي أنتوني كوردسمان (مؤرخ الجيش الأمريكي وأحد واضعي سيناريوهات الغزو) أنّ من الأخطاء الإستراتيجية القاتلة التي وقعت بها الإدارة الأمريكية، التقليل من شأن اللاّعبين الآخرين في تحديد مستقبل العراق، في حين أنّ ما يجري في الواقع، يثبت بصورة واضحة وأكيدة أنّ الإدارة الأمريكية ليست هي مَن يحدِّد اليوم مستقبل العراق.

هدفان مركزيان للتقسيم:

في هذه الدراسات الداعية لتقسيم العراق، التي تشكّل أرضية فِكرية مهمّة لتحرّكات ومواقف العديد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين، يتّضح أن هناك هدفين مركزيّين لتقسيم العراق:

أولهما: إعادة صِياغة الخريطة السياسية للمِنطقة ككل وبما يضمن أمن إسرائيل، التي ستُصبح في حال تعدّد الدول القائمة على أسُس طائفية وعرقية، بمثابة القوة الإقليمية الأولى ذات الشرعية، باعتبارها أيضا مشكلة وِفق أسُس دينية، شأن الدول والكيانات التي ستنشأ نتيجة عمليات التقسيم والتمزيق للعراق وجيرانه.

ولا يرى هؤلاء غضاضة في تشكيل أكثر من دولة جديدة في المنطقة، فهذا ما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في وسط آسيا وفي شرق أوروبا وفي البلقان، وكلّها صبّت في المصلحة الأمريكية، وليس العكس.

وثانيهما: يتعلق بضمان السيطرة الأمريكية على النفط العراقي، الذي يُعد ركنا أساسيا في الحفاظ على قوة أمريكا في مواجهة المنافسين الدوليين المحتملين في غضون العقدين المقبلين، ويرى دعاة التقسيم أن كِيانين ضعيفين في الشمال العراقي وفي الجنوب،

يتمتّعان بالثروة النفطية، ولكنهما يشعران بالتهديد دائماً، سيجعلهما دائما بحاجة إلى حماية أمريكية دائمة غير قابلة للنقاش.

ويمكن تلمس علامات كثيرة تكشف نوايا إدارة بوش لتقسيم العراق، منها ما جاء في الوصية الأخيرة لوزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد الذي كان من مؤيدي تقسيم العراق، فقد رفع مذكرة سرية إلى الرئيس الأمريكي يوم ٢٠٠٦/١١/٦م، أي قبل يومين من استقالته طالباً التسريع بخطة الفيدرالية، والتحرك باتجاه إنشاء ثلاث دول منفصلة: كردية وشيعية وسنية، بوصف ذلك أحد الخيارات المطروحة للخروج الأمريكي من العراق بأقل الخسائر.[١]

وبعد أن أعرضت الإدارة عن مشروع بايدن في بداية طرحه عادت لتناقشه من جديد، وكشفت (نيويورك تايمز) عن إشارات إيجابية تلقاها بايدن من الحكومة وعدَّها استجابات جيدة، وصرح في وضوح أن "الولايات المتحدة ستجد نفسها عاجلاً أم آجلاً تتوسط لتنفيذ فكرة التقسيم".[٢]

---

(١) الراوي، تفتيت العراق، مصدر سابق.

(٢) علي طالقاني، مقال: تقسيم العراق في الفكر الأمريكي ٢٠٠٧/١٠/٣٠م، شبكة النبأ.

على الأرض لا يمكن عد سلطات الاحتلال حريصة على وحدة العراق بأي حال، فمن بداية الغزو تأسست معالم الدولة الجديدة طائفياً، ولم تحاول السلطات رعاية أي مبادرات مشتركة سنية شيعية، في مقابل دعمها لأي مبادرات ذات نفس طائفي، كما دعمت التمثيل الطائفي في مؤسسات الدولة كافة، ومنذ عام ٢٠٠٤م إلى عام ٢٠٠٧م أشرفت السفارة الأمريكية في العراق على تنظيم (٢٤) رحلة شملت كبار السياسيين من ممثلي الطوائف العراقية إلى بلدان تطبق النظام الفيدرالي شملت حلقات دراسية ومحاضرات وجولات تعريفية في جنوب إفريقيا وسويسرا والولايات المتحدة وغيرها.(١)

إن مصطلح الفيدرالية الفضفاض وتطبيقاته المتعددة والمتباينة، أعطت مجالاً لمؤيدي التقسيم سواء على الجانب الأمريكي أو العراقي الفرصة لكي يتواروا خلفها، فيتحدث أحدهم عن التقسيم ما شاء أن يتحدث، ثم في النهاية يقول: نحن نرفض التقسيم ونؤيد الفيدرالية، وحتى بايدن نفسه صاحب مشروع التقسيم الواضح إلى

---

(١) مشرق عباس، مقال: الحكيم يسعى إلى فيدرالية الأمر الواقع، الحياة ٢٠٠٧/١٠/٣٠م.

ثلاث دول، يقول: "القرار لا يسعى إلى تقسيم العراق، بل إلى نقل السلطات إلى حكومات المناطق مع وجود حكومة مركزية محدودة، مسؤولة عن حماية الحدود[1] العراقية وتوزيع الثروة النفطية".[2]

وكما قال السفير الأمريكي في بغداد رايان كروكر في شهادته أمام الكونجرس في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، إنه يؤيد حكماً ذاتياً للمناطق العراقية، ولكنه اعترض على أي فكرة للتقسيم[3]!!

---

(١) من حقنا أن نتساءل في هذا المجال: لو قبلنا جدلاً بأن السلطة المركزية سوف تكون مسؤولة فقط عن حماية الحدود وفق ما طرحه مشروعهم، حماية الحدود كيف تتم؟ ومن أين تجند السلطات الاتحادية؟! هل تستوردهم من سويسرا كما كان يفعل ملوك فرنسا قبل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، أو تتوسل بكل إقليم ليرسل لها ما يريد من جنود لحماية الحدود؟ وهل من الممكن في هذه الحالة ضمان ولاء هؤلاء الجنود للعراق أو أن ولائهم سيكون للطائفة التي ينتمون إليها؟! انظر: الراوي، تفتيت العراق، سابق.

(٢) موقع سويس إنفو، ٢٠٠٧/١٠/٢م.

(٣) الراوي، تفتيت العراق، مصدر سابق.

الخاتمة

العراق منذ القديم يشكل وحدة جغرافية سياسية واحدة من عهد حمورابي قبل الميلاد مروراً بعصر الخلفاء الراشدين وإلى الدولة الأموية ثم العباسية، وقد دامت هذه جميعاً (٨٠٠) عام، وجاءت بعدها دول ودول مروراً بالدولة العثمانية، وانتهاء بجمهورية العراق التي احتلها الغزاة عام ٢٠٠٣م.

ولم تكن هناك في العراق مشكلة في يوم ما فيما يتعلق بوجود نقص في موارده أو شحّةٍ في ثرواته الأمر الذي يؤدي إلى الفتن والاقتتال كما يحصل في بعض الدول، بل إن محنته تتمحور بحق في طبيعة أنظمة الحكم التي أساءت التصرف في مصادر السلطة والثروة، وافتقاره إلى مؤسسات مدنية رصينة.

ولم تكن من أولويات مشاكل المجتمع تلك الفسيفساء المتجانسة من القوميات والأديان، كما لم يكن الإنسان العراقي حسّاساً تجاه التنوع العرقي أو الطائفي إذ طالما تعايش الجميع لمئات السنين تحت خيمة العراق الواحد، وتسنم مقاليد السلطة فيه وتبّوء المناصب الرفيعة سواء في الإدارة أم في القضاء أفرادٌ من قوميات مختلفة، ولم يكن ذلك مثار جدل أو مدعاة مشكلة.

لهذا يجب على القوى الوطنية العراقية الالتفات إلى مستقبل العراق من منطلق الحفاظ على هويته وبلورة ثوابته وعدم السماح بجني مكاسب يتم الحصول عليها في عراق محتل، وأن لا تكون الفيدرالية والمطالبة بمدينة كركوك الغنية بالنفط وترحيل العرب منها أساساً للمساومة لأن من شأن ذلك الأضرار بالمصلحة النهائية للعراق الواحد الذي يتطلب الآن مقارعة العصبية القبلية أو التطرف الديني والطائفية والعنصرية والنزاعات الانفصالية التي تقف وراءها أطراف عديدة وإنما يجب إلغاؤها من قاموسه.

ما المطلوب لإبقاء العراق موحداً؟

الجواب ببساطة يتركز في شقين: **(الأول)، جعل وحدة العراق مصلحة للجميع. (والثاني)، اتفاق أطرافه ومكوناته على مشروع**

وطني[1]. إذ لا يكفي أن نضع الضوابط الدستورية ضد الانفصال، بل الأهم أن يشعر الكردي أن مصلحته هي البقاء ضمن العراق، وأن يكون هناك قبول وتبنّ للمتغيرات السياسية الجديدة، حيث أن الذي جرى عند احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣، هو أن جزءا من العراق اختار المقاومة ورفض عملياً المشروع السياسي لارتباطه بالاحتلال، في حين أن الجزء الآخر فضل الدخول في اللعبة السياسية في سباق محموم على المكاسب السياسية التي تسمى (استحقاقات وطنية)!

وأخيراً ينبغي إدراك المخاطر التي يحملها هذا المشروع

---

(١) إن "المحافظين الجدد" في الولايات المتحدة ومعظمهم من اليهود الذين يحملون الجنسيتين الأميركية و (الإسرائيلية)، والذين عملوا مستشارين لرئيس الوزراء (الإسرائيلي) الأسبق نتانياهو، هم الذين قدموا له في عام ١٩٩٦ مشروعاً متكاملاً لضرب الوحدة الوطنية في العراق. أي قبل خمس سنوات من وقوع مأساة ٢٠٠١/٩/١١م في نيويورك وواشنطن. وقبل سبع سنوات من الغزو الأميركي للعراق. انظر: محمد السماك، مشروع تقسيم العراق.. أين المفاجأة؟! صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٠٠٧/١٠/٥م. فهل يعي العراقيون ذلك، ويعملون على تفويت الفرصة على أعدائهم؟!

الانقسامي على مستقبل العراق والعراقيين، وعلى مستقبل المنطقة ككل، بكل تنوعها الطائفي والإثني.

قال تعالى عن نبيه شعيب عليه السلام وهو يخاطب قومه: ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾ [هود: ٨٨].



مصادر البحث

-إبراهيم علوش، مقال: خطة تقسيم العراق غير ملزمة ولكنها قادمة، الجزيرة نت، ٢٠٠٧/١٠/٤م

- أبو عمر الحسيني، فيدرالية تقسيم العراق، جريدة البصائر، قسم المقالات، العدد (١١٢) السنة الثالثة، الأربعاء ١٢ تشرين الأول ٢٠٠٥م.

- أحمد الربعي، مشروع انتحاري في العراق، جريدة الشرق الأوسط، السبت ٠٨ رجب ١٤٢٦ هـ ١٣ أغسطس ٢٠٠٥ العدد ٩٧٥٥.

- ادوارد ميرزا، الحكم الذاتي للعراق أولا، صفحة الكترونية شخصية، ٢٠٠٨/٦/٥م.

- إذاعة العقاب، مقال: الفيدرالية والكونفيدرالية، ٩ أيلول ٢٠٠٥م، شبكة الإنترنيت.

- البحث حول الفيدرالية، مقال منشور في موقع وجهات نظر، القسم الرابع، بدون تاريخ.

- التقرير الأسبوعي عن أوضاع البصرة، موقع هيئة علماء المسلمين، تقارير إخبارية، ٢٠٠٨/١٢/١٥م. و٢٠٠٨/١٢/٢٢م.

- العراق الآن، شيوخ عشائر جنوب العراق يستنكرون موقف حكومة - إقليم كردستان العراق حيال كركوك، الموقع الإلكتروني، ٢٠٠٨/٨/١م.

- الغد الأردني، مقال: الفيدرالية في العراق تشق جبهة التوافق السنية، ٢٠٠٦/١٠/١م.

- الفيدرالية ما هي؟ دورة مكثفة عن الفيدرالية منشورة في منتدى

الفيدراليات على الرابط : www.forumfed.org.

- القبانجي يتحفظ على مطالب عشائر الأنبار وصلاح الدين بتأجيل الفيدرالية، موقع بنت الرافدين، ٢٠٠٥م.

- الهاشمي يعبر عن موقف جديد تجاه الفيدرالية، موقع قناة العربية، الأربعاء ١٤ رمضان ١٤٢٨هـ - ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٧م.

- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية على شبكة الإنترنيت، بتاريخ الجمعة، ٢٠٠٨/٣/٢٨م.

- الوكالة الشيعية للأنباء، عشائر مدينة الناصرية تصر على فيدرالية الجنوب، الموقع الإلكتروني، ملف عاشوراء ٢٠٠٦م.

- بشارة نصار شربل، مقال: العراق الجديد... هوية تحتاج إلى تحديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- بشير موسى، مقال: الفيدرالية وتفكيك الجماعة الوطنية العراقية، موقع المعرفة، الثلاثاء، ٢٠٠٥/٩/١٣م.

- بيانات هيئة علماء المسلمين في العراق، ط١، دار الجيل العربي، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان (٢/٨٣-٨٥).

- ثناء الصفار، معالم الموقف السياسي عند الامام الشيخ محمد مهدي الخالصي ٢٠٠٠-٢٠٠٧م، مركز وثائق الامام الخالصي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م - ١٤٢٩هـ.

- جريدة البصائر، مقال: فيدرالية تقسيم العراق، قسم المقالات على شبكة الإنترنيت.

- جريدة الشرق الأوسط الجمعة ٠٧ رجب ١٤٢٦ هـ ١٢ أغسطس ٢٠٠٥ العدد ٩٧٥٤م.
- جريدة الشرق القطرية، تقسيم العراق إستراتيجية أمريكية، ٢٠٠٥/٩/١م.
- جميل عودة، مفهوم الدولة الفيدرالية رؤى حول أطروحة الفيدرالية في العراق الجديد، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث.
- جميل عودة، مفهوم الدولة الفيدرالية رؤى حول أطروحة الفيدرالية في العراق الجديد، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث.
- حسين عبد الرازق، دستور العراق.. خطوة للأمام أم للخلف، جريدة الوفد المصرية، السبت ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥م.
- حسين علي داود، مقال: «إقليم البصرة» محاولة خرقت مشروع «إقليم الوسط» وفشلت، صحيفة الحياة ٢٠٠٩/١/٢٠م.
- حقيقة التحالف الثلاثي بين الحزب الإسلامي والأكراد، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نص الوثيقة منشورة على الموقع: www.adwaa.org، بدون تاريخ.
- د عبد علي محمد سوادي، مقال: الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية.
- د. رغيد الصلح، الخلط بين الفيدرالية والكونفيدرالية، مقال: على الموقع الإلكتروني: www.arabrenewal.net.
- د.عبد علي محمد سوادي، مقال: الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية.

- د.عبدالإله الراوي، مقال: تفتيت العراق والوطن العربي.. مطلب صهيوني صليبي صفوي، ٢٠/١٠/٢٠٠٧م.
- د.لطيف الوكيل، مقال: هل ضيع دستورنا الفدرالي نفطنا؟، موقع بحزاني للحوار.
- د.موسى الحسيني، مقال: كشف بألاعيب حزب الدعوة، موقع القوة الثالثة، ١٧/١٢/٢٠٠٧م.
- رشيد كَرمة، مقال: لا فيدرالية دون التطبيقات الديمقراطية الضرورية، موقع بحزاني للحوار.
- سرمد عبد الكريم، أكراد الحزبين يريدون تفتيت و إنهاء العراق.. الدعوة لفصل أكراد الحزبين عن العراق، واع، ٢٩/٩/٢٠٠٧م.
- سهيلة عبد الأنيس، مقال: الفيدرالية في العراق وإشكالية الفهم الغامض، (ص ٣-٤).
- شبكة أخبار العراق، الفلوجي: نحن في التوافق نختلف عن الحزب الإسلامي، ٣٠/١٢/٢٠٠٧م.
- شبكة أخبار العراق، مقال: عشائر العراق الضمانة لإفشال المشروع الإيراني، الموقع الإلكتروني، ٢٤/١٢/٢٠٠٧م.
- شبكة إرث العراق، مقال: عرب كركوك وتركمانها يبدون موافقة مشروطة على نظام الأقاليم الفيدرالية، الموقع الإلكتروني، ١٥/١١/٢٠٠٨م.
- صباح جاسم، مقال: الفيدرالية حق دستوري أم مغازلة لمشروع تقسيم العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، ١٧ تشرين الأول/٢٠٠٧م.

- صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٠٠٧/١٠/٥م.
- صحيفة الاتحاد، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني.
- صحيفة الحقيقة الدولة، عمان، ٢٠٠٧/٩/١٠م.
- صحيفة القبس الكويتية، بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٠م.
- صحيفة أمريكية، مقال: مخطط (إسرائيلي) لتفتيت العراق، شبكة البصرة، ٢٠٠٦/٥/٢٤م.
- طلال معروف نجم، مقال: لا للفيدرالية، موقع إذاعة العقاب، ٢٠٠٥/٣/١م.
- عارف حجاج، مقال: النظام الفيدرالي في العالم العربي، موقع قنطرة.
- عارف حجاج، مقال: النظام الفيدرالي في العالم العربي، موقع قنطرة.
- عبد اللطيف مهنا، مقال: دستور الفصل الطائفي ومخططات الأمركة المستدامة، موقع هيئة علماء المسلمين، ٢٠٠٥/١٠/١٦م.
- عبد المالك سلمان، مصير العراق في ظل صدمة الفيدرالية وشبح التقسيم.
- علاء الدين الأعرجي، تقسيم العراق مؤامرة سقط فيها الكثير من العراقيين، جريدة القدس العربي، ٢٠٠٦/١٢/٢٨م.
- علي طالقاني، مقال: تقسيم العراق في الفكر الأمريكي ٢٠٠٧/١٠/٣٠م، شبكة النبأ.
- فاضل الربيعي، مقال: هل يقترب سنة العراق من قبول مشروع الفيدرالية؟، موقع قناة الجزيرة، الخميس ١٤٢٩/١/١٦ هـ - الموافق ٢٠٠٨/١/٢٤م.

- فدراليات العراق.. من أين وإلى أين ؟، جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء ١٩ جمادى الثاني ١٤٢٦ هـ ٢٦ يوليو ٢٠٠٥ العدد ٩٧٣٧.

- فيدرالية العراق: حل سياسي أم مأزق دستوري، جريدة الشرق الأوسط، الأحد ١٦ رجب ١٤٢٦ هـ ٢١ أغسطس ٢٠٠٥ العدد ٩٧٦٣.

- ماجد لفته العبيدي، مقال: الفيدرالية خطوة أولية على طريق الحل السلمي للقضية القومية، موقع بحزاني للحوار.

- مجموعة مؤلفين إسرائيليين، الدور الإسرائيلي في الحرب على العراق، مركز الدراسات الفلسطينية، دمشق، ص١٧٢.

- محمد القيسي، مقال: حقيقة تقسيم العراق ولعبة الدستور، جريدة البصائر، العدد ١٠٦، الأربعاء ٣١ آب ٢٠٠٥م.

- محمد جمال عرفة، مقال: دستور العراق يمزق العراق، موقع إسلام اون لاين، شئون سياسية، ٢٠٠٥/٨/٢٩م.

- مسودة الدستور العراقي: ملاحظات أولية، جريدة الشرق الأوسط، الأحد ٢٣ رجب ١٤٢٦ هـ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٥ العدد ٩٧٧٠.

- مشرق عباس، مقال: الحكيم يسعى إلى فيدرالية الأمر الواقع، الحياة ٢٠٠٧/١٠/٣٠م.

- مصطفى إسماعيل، مقال: هل الفيدرالية الكردية رعب نووي؟، موقع الحوار المتمدن.

- ملف إسرائيلي، دراسة للصهيونية الأساسية، ص ١٦٠-١٦٣.

- منذر الفضل، مقال: الفيدرالية في جنوب العراق، موقع الحوار.

- مواقف المكونات العراقية من مسودة الدستور، الجزيرة نت، ٢٠٠٥/١٠/٥م.
- موقع البرلمان العراقي بتاريخ ٢٠٠٥/١/٥م
- موقع البينة، مقال: فيدرالية الجنوب تريدها أحزاب شيعية غير عراقية، أرشيف الأخبار، ٧ أغسطس، ٢٠٠٥م.
- موقع سويس إنفو، ٢٠٠٧/١٠/٢م.
- موقع مفكرة الإسلام، مقال: باحثون صهاينة يدعون إلي إضعاف الوجود السني وتفتيت العراق، ٢٠٠٦/١١/١٣م.
- موقفنا من فيدرالية البصرة، موقع قائمة الحزب الإسلامي العراقي، ٢٠٠٩/١/١٧م.
- هل الفيدرالية في العراق مقدمة للتقسيم، موقع swissinfo.ch، ١٣آب ٢٠٠٥م.
- وحيد تاجا، مقال: موقف الأكراد والمحللين السوريين من الفيدرالية الكردية في العراق، موقع الاختلاف ثروة، ٢٠ آذار، ٢٠٠٤م.
- وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ)، ٢٠٠٧/١١/٢٥م.
- وكالة رويترز بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٧م.
- وليد العسكري، عزيزي الفدرالي تمهل، جريدة البصائر، العدد (١٠٨-١١٠)، ١٤ أيلول ٢٠٠٥م.
- يوسف مكي، حول الفيدرالية والدستور العراقي، التجديد العربي ٢٠٠٥/٩/٧م.

ملاحق الكتاب

- فتوى السيد محمود الحسني في التحذير من إقليم البصرة
- موقف الشيخ الخالصي من الفيدرالية

بيان رقم (٣١)

فدرالية البصرة ... فدراليات آبار النفط ..

فدراليات تهريب : النفط ... الآثار ...المخدرات ...

بسم الله الرحمن الرحيم
((لقد ابتغوا الفتنة من قبل وقلبوا لك الأمور حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون)) التوبة٤٨
بسمه تعالى : بعد التوكل على الواحد الاحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، ولكي أكون وفيا للعراق ولبصرة الخير والعطاء ولأبنائي واهلي وأعزائي البصريين وكل العراقيين، أقول بعض ما يمكن أن يقال بل أقول ما أعتقد انه يجب ان يقال . وسالتزم بالايجاز والبساطة ووضوح البيان قدر المستطاع ويبقى التفصيل والنصح وتعليم وتفهيم الناس على اخيار العراق الوطنيين الاصلاء . فأقول :
أولا باسم كل العراقيين المظلومين وباسم العراق الحبيب وشعبه العزيز وباسم البصريين النجباء فإني استنكر واستقبح موقف السياسيين والمثقفين والنفعيين الذين تخلوا وتجردوا وعصوا ابسط الواجبات والضرورات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والشرعية في توعية الناس ونصحهم وبيان المخاطر الجسام التي تحيط بهم والتي يراد تمريرها عليهم . فكما كان الصمت والسكوت والخرس تجاه الاتفاقية الامنية كذلك الحال تجاه فتنة فيدرالية البصرة التي يراد منها ان تجر الى فدراليات وفدراليات فيقسم العراق ويقطع إربا واوصالا وقطعا متناثرة ومتشضية ومتناحرة ومتناطحة ومتصارعة ومتقاتلة .....
وبعد كل هذا الابتعاد والتخلي والخيانة للشعب لا أدري بأي صورة وأي جراة وأي أخلاق يطلب هؤلاء السياسيون من أبناء الشعب انتخابهم ؟!
فهل اعتمادهم النهج الفرعوني في الاستخفاف بالناس فتحصل الاطاعة والانتخاب لهم .... أو اعتمادهم على تصوراتهم واعتقاداتهم جهل الناس وغفلتهم فالتغرير بهم .
أو اعتمادهم أسلوب الترغيب والعطاء والمال وجبل الثريد والرشا ....
او اعتمادهم أسلوب الترهيب والتهديد والعقوبة والاتهامات الكيدية والتلفيقات الحاضرة الجاهزة وحسب الحاجة والمقاس........
أو اعتماد اسلوب واساليب الرخص والدناءة في فرق تسد . فتارة فرقة على اساس القومية ، واخرى على اساس الدين ، وثالثة المذهب، ورابعة المرجعية الدينية والتقليد ، وخامسة على اساس المناطق والمدن، وسادسة وهي الألعن والأخبث وهي الفرقة على اساس الانتماء العائلي والعشائري، فنخوف هذا البيت وهذه العشيرة بالأخرى، ونخوف البيت الآخر والعشيرة الأخرى بهذه، ونجعل أنفسنا الحامين والمدافعين عن هذه العوائل والعشائر والبيوتات فنجعلهم يصدقون أن وجودهم وبقاءهم هو بانتخابنا وبقائنا متسلطين على رقابهم ورقاب الآخرين. وهذا الأسلوب الدنيء نجده يبرز ويتصاعد كلما اقترب موعد انتخابات. والتجربة التي مرت وتمر علينا أفضل وأوضح دليل وبرهان.......
فإلى متى يا شعبي العزيز الأبي نبقى في هذه المأساة وهذا الخطر والداء العضال الذي صنعناه وثبتناه بأيدينا فأخذ ينخر جسدنا ويفرق جمعنا ويشتتنا إلى متى ... إلى متى .....!!
ارجوكم أرجوكم أرجوكم ايها الشرفاء أيها الأساتذة والطلاب في الجامعات والمدارس. أيها المثقفون. وانتم ايها الكرماء الأصلاء شيوخ العشائر وأبناءها الأخيار. انتبهوا التفتوا افهموا تعلموا تفقهوا اساسيات السياسة فتدبروا بما يجري علينا وعلى العراق ولتميز الصالح والحسن عن غيره الفاسد والقبيح. ومن هنا قلنا ونقول أرجوكم ارجوكم أتوسل اليكم اذهبوا الى صناديق الاقتراع وانتخبوا الوطنيين الشرفاء الصادقين الصالحين، كي يزول البلاء أو التقليل منه وايقاف عجلة التدهور والانحطاط والدمار.
ثانيا: اما بخصوص الفتنة الفتنة الفتنة ..... فدرالية البصرة وفدرالية المحافظات ومن يدعو لها ويروج لها ومن يمكن أن يغرر بها او من كان قد غرر بها والى كل الشعب العراقي الحر الأبي اذكر بعض النقاط يكمل بعضها البعض ويؤكد بعضها البعض الآخر فارجو الالتفات:-

١- فدرالية البصرة تعني المخطط الاستعماري والصهيوني العالمي ، ....
٢- فدرالية البصرة تعني السفاهة والجهل والغباء والبهيمية الرعناء . ...
٣- فدرالية البصرة تعني التغرير بالأغبياء الجهال الحالمين بما لا ينال، ....
٤- فدرالية البصرة تعني الحرمان والفقر والعوز والقبول به، ....
٥- فدرالية البصرة تعني خيانة البصرة والبصريين، ....
٦- فدرالية البصرة تعني نفس امنيات الاحتلال الكاذبة الخادعة، ....
٧- فدرالية البصرة تعني الاختصاص والتفرد بالسرقات والسلب والنهب والتهريب والفساد، ....
٨- فدرالية البصرة تعني الارهاب والمليشيات والطائفية والتهجير وقتل الابرياء ....
٩- فدرالية البصرة تعني الغدر والخيانة للتضحيات ودماء الشهداء ، ....
١٠- فدرالية البصرة تعني الخروج عن العراق وعلى الاعراف والتقاليد العراقية النبيلة، ....
١١- فدرالية البصرة تعني الخروج على الاسلام والاخلاق الرسالية الالهية. ....
١٢- فدرالية البصرة تعني انتفاء البصرة وزوالها، ....
١٣- فدرالية البصرة تعني الصراع على النفط ومادة (١٤٠) جديدة، ....
١٤- فدرالية البصرة تعني قواعد عسكرية واتفاقيات امنية مع محتلين ومستكبرين ، ....
١٥- فدرالية البصرة تعني مناطق متنازع عليها فصراع وقتال، ....
١٦- فدرالية البصرة تعني صراعات وتصفية حسابات بين دول جوار وأقليم ودول الاستكبار ، ....

فالحذر الحذر أيها البصريون ايها البصريون من فتنة لا تبقي ولاتذر ....
والحذر الحذر ايها العراقيون، ايها الضباط والجنود ايها العسكريون الشرفاء ....
والحذر الحذر ايها الشيوخ والعشائر النجباء ....
والحذر
الحذر ايها المثقفون القضاة والمحامون وأساتذة الجامعات والمدرسون والمعلمون والمهندسون والأطباء وكل العراقيين الشرفاء ....
الحذر الحذر الحذر من الفتنة المهلكة..........
وعليه ووفاءا للعراق الحبيب وشعبه العزيز نقول ونكرر ونكرر ونكرر ....

كلا وكلا... والف كلا وكلا... لفدرالية المحافظات ... وفدرالية البصرة ... وفدراليات ابار النفط... وفدراليات تهريب النفط والاثار والمخدرات

الحسني
١٩ / ذي الحجة الولاية والعطاء / ١٤٢٩هـ

أهلا واهلا اي استفسار نحن بخدمتكم اتصلوا بنا على :
موبايل : (٠٧٨٠٢٢٧٢٢٠٩)
www.alhasany.net موقع المرجع الديني الاعلى اية الله العظمى السيد الحسني (دام ظله)
www.al-hasany.com المركز الاعلامي لمكتب السيد الحسني (دام ظله)
E-mail:alhasanimahmood@yahoo.com

مقابلة سماحة الشيخ جواد الخالصي مع جريدة الحوار الناطقة الإلكترونية - السويدية

الشيخ الخالصي : إذا كانوا يريدون أن يقسموا العراق، فلماذا نعطيهم نحن الموافقة على هذا التقسيم

حاوره ياسر الطائي

*ما موقفكم من الصيحات التي علت والمطالبة بالفدرالية وما موقفكم من الفدرالية نفسها؟

ج: الفدرالية، إيرادها في الدستور العراقي يدل على عدم فهم. الذين يريدون إيرادها بمعنى الفدرالية، أو على غاية تقسيم العراق من خلال كلمة الفدرالية، والأمران خطيران، أما الأول فالفدرالية هي جمع جزأين منفصلين ولا يكون في الكيان الواحد، والثاني إذا كانوا يريدون أن يقسموا العراق، فلماذا نعطيهم نحن الموافقة على هذا التقسيم ولو على خطوات! يبقى شيء، يقولون أن العراق مقسم فعلي، ونريد الفدرالية لجمعه!، هذا كلام غير صحيح، لأن العراق غير مقسم فعليا من الناحية الدولية ومن الناحية القانونية، يوجد جزء من العراق خاضع لجهة، وجزء خاضع لجهة أخرى، والحقيقة: العراق كله خاضع للاحتلال الآن، فليس هناك تقسيم معترف به في العالم حتى يمكن أن نقول نجمعه في فيدرالية، المطلوب الآن أن يكون هناك تأكيد على وحدة العراق ومنع كلمة الفدرالية، أو ما يشير إلى التقسيم في هذه المرحلة، ثم نتحاور حول لامركزية الإدارة، هذا صحيح يعني يجب أن يكون الحكم مركزي والإدارة لا مركزية حتى يكون هناك كيان واحد اسمه العراق، وأن يكون هناك جيش واحد، وأن تكون هناك قوى أمنية واحدة، لكن هذه القوى تكون في خدمة الشعب وليس لقمع الشعب كما كان يجري في الماضي وكما يجري أحيانا في هذا الوقت.

آخر تحديث: الأثنين 15 صفر 1428هـ الموافق 5 آذار / مارس 2007م.



الفهرست

مقدمة ٥
الفصل الأول: مفهوم الفيدرالية ٧
مفهوم الفيدرالية ٧
الخلط بين الفيدرالية والكونفيدرالية ليس هفوة عابرة !! ١٣
صور الفيدرالية، وسمات الدولة الفيدرالية ١٦
أشكال الفيدرالية ١٨
ماهية الفروقات بين الحكم الذاتي والفيدرالية ١٨
الفصل الثاني: بدايات المطالبة بإقرار الفيدرالية في العراق ... ٢٧
مؤتمرات التحضير للفيدرالية وإقرارها في العراق ٢٧
من هم الداعون إلى الفيدرالية؟ ٢٩
موقف العرب والأكراد والأقليات من الفيدرالية ٣١
إقليم البصرة أنموذجاً .. هوسٌ جديد !!.......................... ٤٤
فشل الفكرة... ٥١
موقف الحزب الإسلامي ٥٤
موقف العشائر من الفيدرالية ٥٩
مواقف الضغط ٦٥
الفصل الثالث: مبررات دعاة الفيدرالية ٦٧

الفصل الرابع: مساوئ النظام الفيدرالي ٧٣
الفصل الخامس: مشروع تقسيم العراق من خلال ورقة بايدن ٩٣
تفاصيل مشروع بايدن.................................١٠٣
هدفان مركزيان للتقسيم..............................١٠٧
الخاتمة ١١١
ما المطلوب لإبقاء العراق موحداً؟.............................١١٢
مصادر البحث ١١٥
ملاحق الكتاب ١٢٢
الفهرست ١٢٧

